جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة الإسلامية
بالمنوفية



المسائل العقدية

في

تفسير الإمام البغوي

إعداد الدكتورة

صيتة حسين علي العجمي

موظفة بوزارة الأوقاف الكويتية

مستلة من

مجلة كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية العدد التاسع والثلاثون،
لعام ١٤٤٢هـ- ديسمبر ٢٠٢٠م والمودعة بدار الكتب تحت رقم
٢٠٢٠/٦١٥٧ والترقيم الدولي I.S.S.N 2636-2481

دار الأندلس للطباعة-أمام كلية الهندسة-عمارات الزراعيين-شبين الكوم ت ٠٤٨٢٢٢٢٠٩٠

المسائل العقدية في تفسير الإمـــام البغوي

إعداد الدكتورة

صيتة حسين علي العجمي

موظفة بوزارة الأوقاف الكويتية

الإيميل: so7771@hotmail.com

ملخص البحث

هذا البحث ينصب حول دراسة موضوع يُعد من الموضوعات ذات الأهمية الكبرى، حيث يتناول دراسة المسائل العقدية الواردة في تفسير الإمام البغوي، وقد تمَّ فيه عرض تقريره لبعض مسائل العقيدة ذات الأهمية الكبرى، لبيان موقفه منها، وبيان ما عليه بعض الفرق المخالفة، والرد عليها من خلال النصوص الشرعية، القرآن الكريم، والسنة المطهرة، وأقوال السلف، وقد تناول البحث معرفة منهج الإمام في تفسيره لآيات الاعتقاد، وأي مدرسة ينتمي، كما تناول منهجه في إثبات بعض الصفات، كالاستواء والرؤية، والإيمان بالقضاء والقدر، ثم تناول بعض قضايا النبوات كالعصمة، والفرق بين النبي والرسول، وهل كان موافقًا للسلف فيها أم لا، وتناول التفاضل بين الأنبياء والملائكة، ثم تناول بعض قضايا اليوم الاخر كإيمان النصارى، ونزول عيسى (عليه السلام)، والجنة والنار، ومن خلال البحث ترجح لدي القول: إن الإمام البغوي في جملة تفسيره كان موافقًا لمذهب أهل السنة والجماعة.

الكلمات المفتاحية (مسائل– العقيدة – تفسير– إمام– البغوي).

Issues Belief in Interpretation of Imam Baghawi

Presented by
Dr. Seta Hussein Ali Al-Ajame
Employed by Ministry of Religious Endowments – Kuwait
E mail: so7771@hotmail.com

ABSTRACT

This research focuses on studying a topic that is considered one of the topics of great importance, as it deals with the study of the contractual issues mentioned in the interpretation of Imam Al-Baghawi, in which his report was presented to some of the issues of belief of great importance, to explain his position on it, and to clarify what some of the contradictory teams have, and respond to them from Through the legal texts, the Noble Qur'an, the pure Sunnah, and the sayings of the ancestors, the research dealt with the knowledge of the imam's approach to his interpretation of the verses of belief, and which school he belongs to, as well as his method of proving some traits As equals and vision, faith in the judiciary and destiny, then he dealt with some issues of prophecies such as infallibility, the difference between the Prophet and the Messenger, and whether he agreed with the predecessors in it or not, and dealt with the differentiation between the prophets and angels, then dealt with some issues of the last day such as the faith of the Christians, and the descent of Jesus -peace be upon him- and Paradise And fire, and through research, I have the likelihood to say: The Imam Al-Baghawi in its entire interpretation was consistent with the doctrine of the Sunnis and the community.

Key words (Issues- Belief- Interpretation of Imam- Baghawi).



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد النبي الأمي الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، **ثم أما بعد،،**

فمما لا شك فيه: أن علم العقيدة من أشرف العلوم وأجلها، فالعقيدة الإسلامية هي أصل الدين وأساسه، وهي تبحث في أسماء الله وصفاته، وحقوقه على عباده، وقد بيَّنها الله تعالى في كتابه، والنبي (ﷺ) في سننه أتم بيان، فأخذها الصحابة عنه، ثم أدوا هذا العلم إلى التابعين، وهكذا أخذه العلماء في كل عصر ومصر إلى أن وصل إلينا، وممن حمل أمانة التبليغ هذه؛ الإمام البغوي، والذي يُعد من كار علماء عصره، وكان من آثاره العلمية التي تلقتها الأمة بالقبول هذا التفسير (معالم التنزيل في تفسير القرآن)، حيث أودع فيه ثروة علمية هائلة، وبيَّن فيه المسائل العقدية على منهج السلف، وناقش أدلة من خالفهم وفنَّدها، ومن هنا جاء اختيار هذا الموضوع، فكان بعنوان: «**المسائل العقدية في تفسير الإمام البغوي المتوفى ٥١٦هـ**».

مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

الأول: ما منهج الإمام البغوي في تفسير آيات الاعتقاد؟

حدود البحث

يدور البحث حول المسائل العقدية في تفسير الإمام البغوي، لبيان هل تقريره لمسائل العقيدة موافق لآراء أهل السنة والجماعة أم لا، وذلك بالرجوع إلى الكتب المعتمدة في العقيدة، مع اجتناب الخوض في تفاصيل هذه المسائل، مع بيان رده للأقوال المخالفة ومناقشة أدلتها، ويتناول قضايا الاستواء، والرؤية،

والقضاء والقدر، والفرق بين النبي والرسول، والعصمة، والتفاضل بين الأنبياء والملائكة، ونزول عيسى، وإيمان النصارى، والجنة والنار.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى جملة من الأمور أهمها:

الأول: خدمة العقيدة الإسلامية بإبراز جهود أحد علمائها.

الثاني: استخراج منهج الإمام البغوي في تقريره مسائل العقيدة.

الثالث: الوقوف على طريقته في تقريره لعقيدة السلف والاستدلال لها، ورده على من خالفها، بمناقشة أدلتهم.

منهج البحث

أما عن المنهج المتبع في هذه الدراسة فهو: الاستنباط والذي يقوم الباحث فيه بقراءة تفسير الآيات القرآنية، ذات الصلة بموضوع الدراسة وفهمها، لاستنباط موقف الإمام منها وبيانه مع ذكر الأدلة، وبعض المناهج العلمية الأخرى التي لا غنى من الاستفادة بها في هذا البحث.

خطة البحث

وتشتمل على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث وخاتمة.

المقدمة: وتشتمل على موضوع البحث، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، والمنهج المتبع فيه، وخطته.

التمهيد: ويشتمل علي: التعريف بالإمام البغوي، ومنهجه في تفسير آيات الاعتقاد ونبذة عن تفسيره.

المبحث الأول: منهج الإمام البغوي في تقرير المسائل المتعلقة بالإلهيات وفيه ثلاثة مطالب.

- **المطلب الأول:** صفة الاستواء.

- **المطلب الثاني:** الإيمان بالقضاء والقدر.
- **المطلب الثالث:** الرؤية.

المبحث الثاني: منهج الإمام البغوي في تقرير المسائل المتعلقة بالنبوات وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول:** الفرق بين النبي والرسول.
- **المطلب الثاني:** عصمة الأنبياء.
- **المطلب الثالث:** التفاضل بين الأنبياء والملائكة.

المبحث الأول: منهج الإمام البغوي في تقرير المسائل المتعلقة باليوم الآخر وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول:** نزول عيسى.
- **المطلب الثاني:** إيمان النصارى.
- **المطلب الثالث:** الجنة والنار.

الخاتمة: وتشتمل على النتائج والتوصيات، وفهرس المراجع، وفهرس الموضوعات.

التمهيد

أولا: التعريف بالإمام البغوي

هو: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، والبَغَوي: نسبة إلى بلدة بخراسان بين مرو وهراة يقال لها: بغ وبغشور، الفقيه الشافعي المحدث المفسر، وكَانَ يلَقَّبُ بِمُحْيِي السُّنَّةِ وبِرُكْنِ الدِّين، وكَانَ سيِّداً إِمَاماً، عَالِماً علاَّمَة، زَاهداً قَانعاً باليَسِيْرِ، وكَانَ لا يلقى الدرس إلا عَلَى طهَارَة، مقتصداً فِي لِبَاسه، لَهُ ثَوْب خَام، وعِمَامَةٌ صغيرة عَلَى منْهَاج السَّلَف حَالًا وَعقداً، ولم تذكر كتب التراجم الشيء الكثير عن نشأته وبيئته، إلا أنه كان قليل الاكتراث بالطعام والشراب واللباس، وتفوق في علوم مختلفة، فلَهُ القدمُ الرَّاسخ فِي التَّفْسِيْر، والباع المديد في الفقه، وأخذ الفقه عن القاضي حسين بن محمد، وسَمِعَ: منْهُ، ومِنْ: أَبِي الحَسَنِ مُحَمَّد الشِّيرزِي، وأَبِي الحَسَنِ عَبْد الرحمن الدَّاوُودِيّ، وغيرهم، حَدَّثَ عَنْهُ: أَبُو منْصُوْرٍ مُحَمَّدُ بنُ أَسْعَد العطَّارِي، وأَبُو الفُتُوْح مُحَمَّدُ الطَّائِيّ، وجَمَاعَةٌ، وآخِرُ مَنْ رَوَى عَنْهُ بالإجَازَة: أَبُو المكَارِم وفضل الله بن مُحَمَّد النَّوقَاني، الَّذِي عَاشَ إِلَى سنَة ستّ مائَة، وَأَجَازَ لشيخنَا الفَخْر بن علِيٍّ البُخَارِيّ، تُوُفِّيَ بمَرْو الرُّوذ -منْ مدَائن خُرَاسَان- فِي شَوَّال، سنَةَ ستَّ عشْرَة وَخَمْسِ مائَة، وَدُفِنَ بِجنب شَيْخه القَاضِي حُسَيْن، وَعَاشَ بِضْعاً وَسَبْعِيْنَ سَنَةً[1].

---

(١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان البرمكي،ج٢، ص١٣٦، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٠٠م، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ج١٤، ص٣٢٩، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

ثانيًا: منهج الإمام البغوي في تفسير آيات الاعتقاد

لقد سلك الإمام البغوي منهج السلف الصالح في تفسيره لآيات الاعتقاد، وحذا حذوهم في تقرير المسائل العقدية، فكان يرجع فيها إلى القرآن الكريم والسنة النبوية، فكانت صافية خالية من الشوائب، حتى إنه تميز بتحري الصحيح فيها مجتنباً التحريف والتبديل، وكان يتحاشى ذكر المسائل الكلامية ويكتفي بإيراد فهم السلف الصالح، فقال بما قالوا به، ونهى عما نهوا عنه من الخوض في آيات الله واسمائه وصفاته بالرأي والهوى والأقيسة البعيدة عن هديهم، فقال عند تفسيره قوله تعالى: ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ**﴾[1]، "وَالْأَوْلَى فِي هَذِهِ الْآيَة وَمَا شَاكَلَهَا؛ أَنْ يُؤْمِنَ الْإِنْسَانُ بِظَاهِرِهَا، وَيَكِلَ عِلْمَهَا إِلَى اللَّه تَعَالَى، وَيَعْتَقِدَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ اسمه منزّه عن سمات الحدوث، عَلَى ذَلِكَ مَضَتْ أَئِمَّةُ السَّلَفِ وَعُلَمَاءُ السُّنَّة"[2]، ومن تتبَّع أقواله وآراءه؛ وجد تمسكه بالدليل الشرعي من الكتاب والسنة جليًا، ثم إجماع الصحابة ومن بعدهم، مثل استدلاله على أن القاتل لا يصير كافراً بالقتل[3]، عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى**﴾[4]، وبذلك يتبين التزام الإمام البغوي بنصوص الكتاب والسنة في أصول الدين وفروعه، وجعلها الميزان الذي توزن به الأقوال والأفعال، ولم يكن ذلك عند تفسيره لآيات الاعتقاد فقط، ولكنه اعتمد في تفسيره

---

(١) سورة البقرة، من الآية: (٢١٠).

(٢) تفسير البغوي، ج١، ص٢٦٩، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

(٣) نفس المرجع السابق، ج١، ص٢١٠، وما بعدها.

(٤) سورة البقرة، الآية: (١٧٨).

عامة على كتاب الله وسنة نبيه؛ اعتماداً كبيراً، واستشهد بهما لبيان معنى الآيات الأخرى، فالقرآن الكريم يبين بعضه بعضاً، فقال في المقدمة: "أَمَّا التَّفْسِيرُ وَهُوَ الْكَلَامُ فِي أَسْبَابِ نُزُولِ الْآيَةِ وَشَأْنِهَا وَقِصَّتِهَا، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالسَّمَاعِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ مِنْ طَرِيقِ النَّقْلِ"[1].

إن تفسير البغوي حافل بكثرة ورود الأحاديث النبوية المفسرة لبعض آيات القرآن الكريم عامة والعقدية منها خاصة، حتى أصبحت سمة بارزة فيه، فالأحاديث النبوية تأتي مبينة وموضحة لآيات القرآن الكريم المجملة، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[2]، فأخذت السنة مساحة كبيرة في تفسيره، ولا عجب في ذلك؛ فقد كان البغوي أبرز أعلام عصره في الحديث النبوي، فكان يُلقب بمحيي السنة، وله مؤلفاته فيها، وقد أدرك الصلة الوثيقة بين القرآن والسنة فقال في المقدمة: "وَمَا ذَكَرْتُ مِنْ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) فِي أَثْنَاءِ الْكِتَابِ عَلَى وِفَاقِ آيَةٍ أَوْ بَيَانِ حُكْمٍ، فَإِنَّ الْكِتَابَ يُطْلَبُ بَيَانُهُ مِنَ السُّنَّةِ، وَعَلَيْهِمَا مَدَارُ الشَّرْعِ وَأُمُورُ الدِّينِ، فَهِيَ مِنَ الْكُتُبِ الْمَسْمُوعَةِ لِلْحُفَّاظِ وَأَئِمَّةِ الْحَدِيثِ"[3]، فأصول الدين قد بيَّنها النبي (ﷺ) أحسن بيان.

كان الإمام البغوي يورد رأي أهل السنة والجماعة عند تعرضه للقضايا العقدية، وينصر رأيهم في بيان تلك الآيات التي تتصل بها رداً على من خالفهم فيما ذهبوا إليه، فقد ذكر رأي أهل السنة والجماعة في قبول توبة القاتل فقال:

---

(١) تفسير البغوي، ج١، ص٦٥.

(٢) سورة النحل من الآية: (٤٤).

(٣) تفسير البغوي، ج١، ص٥٥.

"وَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ قَاتِلَ الْمُسْلِمِ عَمْدًا تَوْبَتُهُ مَقْبُولَةٌ"(١)، ثم استدل على ذلك بالمنقول والمعقول، وكما رد على المعتزلة حينما تمسكوا بظاهر قوله تعالى: ﴿**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾(٢)، على نفي الرؤية، مدللًا على ذلك أيضًا بالمنقول والمعقول، ومن هنا يظهر حرصه على تمسكه برأي أهل السنة والجماعة، والرد على من خالفهم، إلا أنه خالفهم قليلًا في بعض القضايا، إما لتأثره بالعصر الذي عاش فيه، أو لنقوله عمن سبق، ولكن "الصورة التي تركها الإمام من خلال هذا التفسير هي أنه إمام عالم من أئمة أهل السنة، لكن اضطرب قوله في بحث الصفات، فتارة سلك مسلك السلف وهو عدم التأويل، وتارة سلك الخلف، وهو التأويل، وأما ما سلك فيه مسلك الخلف، وهو التأويل، فهو قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ**﴾(٣)، فقال (رَحِمَهُ اللَّهُ): قيل: عن ساق: عن أمر فظيع شديد، وكذا عند قوله تعالى: ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ**﴾(٤)، فقال (رَحِمَهُ اللَّهُ): جَاءَ أَمْرُهُ وَقَضَاؤُهُ، وَقَالَ الْكَلْبِيُّ: ينزل حكمه"(٥).

كما أنه كان يعتمد على المأثور من تفسير الصحابة والتابعين، حتى لا تكاد تجد آية فسرها إلا أورد آراءهم، خاصة وأن القرآن نزل فيهم، والرسول المبلغ كان بين أظهرهم، فهم أصح الناس فهماً وعلماً بالعقيدة بعد رسول الله (ﷺ)، وقولهم هو الحق، ولذلك قال الشاطبي: "فَالْقُرْآنُ إِنَّمَا هُوَ الْمَتْبُوعُ عَلَى الْحَقِيقَةِ،

---

(١) تفسير البغوي، ج١، ص٦٧٩.

(٢) سورة الأنعام، الآية: (١٠٣).

(٣) سورة القلم، من الآية: (٤٢).

(٤) سورة الفجر، من الآية: (٢٢).

(٥) تفسير البغوي، ج١، ص٢٥.

وَجَاءَتِ السُّنَّةُ مُبَيِّنَةً لَهُ، فَالْمُتَّبِعُ لِلسُّنَّةِ مُتَّبِعٌ لِلْقُرْآنِ، وَالصَّحَابَةُ كَانُوا أَوْلَى النَّاسِ بِذَلِكَ، فَكُلُّ مَنِ اقْتَدَى بِهِمْ فَهُوَ مِنَ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ الدَّاخِلَةِ لِلْجَنَّةِ بِفَضْلِ اللَّهِ"(١)، فكان منهجهم يتسم بالقوة في العقيدة، والخلوص من شوائب البدع والخرافات.

إذا كان الإمام البغوي قد استدل بالعقل والفطرة على بعض المسائل العقدية، كما فعل عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ**﴾(٢)، فاستخدم الدليل العقلي لإثبات وجود الله تعالى من خلال محاجة إبراهيم للنمرود، وكاستخدامه لدليل الفطرة والخلق عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ**﴾(٣)، فاستدل بالفطرة على وجود الله، فالفطر السليمة تعترف بوجود الله تلقائيًا، وهذا هو منهج السلف، فوجود الله أوضح من وجود النهار لأنه فطري، ولذلك قال ابن القيم: "سَمِعْتُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ تَقِيَّ الدِّينِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ يَقُولُ: كَيْفَ يُطْلَبُ الدَّلِيلُ عَلَى مَنْ هُوَ دَلِيلٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ؟ وَكَانَ كَثِيرًا مَا يَتَمَثَّلُ بِهَذَا الْبَيْتِ:

وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأَذْهَانِ شَيْءٌ ... إِذَا احْتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ"(٤)، إذا كان

---

(١) الاعتصام، الشاطبي، ج٢، ص٧٥٩، تحقيق: سليم بن عيد الهلالـي، دار ابـن عفـان، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٥٨).

(٣) سورة فاطر، من الآية: (١).

(٤) مدارج السالكين، ابن قيم الجوزية، ج١، ص٨٢، محمد المعتصم بـالله البغـدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

كذلك؛ فإن هذا الاستدلال لا يتجاوز الشهادة على صحة ما جاء به النقل، فالعقل الصحيح والفطرة السليمة؛ رافدان مؤيدان لما دل عليه القرآن والسنة، ولا يستقلان بتقرير تفاصيل العقيدة وأصول الدين، فهما يوافقان ويشهدان بصحة السمع ولا يعارضانه أبداً، قال ابن تيمية: "فالشرع هو الذي يعتمد عليه في أصول الدين، والعقل عاضد له معاون"[1]، ويحتاج دائماً إلى هداية الوحي، وتنبيه الرسل؛ لتقويمه وتأييده.

من خلال هذه الإطلالة السريعة؛ يتبين أن الإمام البغوي كان في عقيدته من أهل السنة والجماعة، وأنها سليمة من الاتجاهات المنحرفة، وقد شهد له العلماء بذلك، يقول عنه تاج الدين السبكي: كان "سالكًا سَبِيل السّلَف"[2]، وقال عنه الذهبي: "عَلَى مِنْهَاج السَّلَف حَالاً وَعقداً"[3]، يوضح آراءهم، ويدحض رأي من خالفهم، فوصف بالاستقامة والسلامة في العقيدة من الانحراف.

ثالثا: نبذه عن تفسير البغوي

يُعرف تفسير البغوي (بمعالم التنزيل في تفسير القرآن)، وهو تفسير كامل للقرآن الكريم بأسلوب واضح لا تكلف فيه، كما تجنب الحجج والمصطلحات المنطقية المعقدة والإطالة فقال في مقدمته: "فَجَمَعْتُ بِعَوْنِ اللَّه تَعَالَى وَحَسَنِ تَوْفِيقه فِيمَا سَأَلُوا كتاباً متوسطاً بَيْنَ الطَّوِيلِ الْمُمِلِّ وَالْقَصِيرِ الْمُخِلِّ، أَرْجُو أَنْ يَكُونَ مُفِيداً لِمَنْ أقبل على تحصيله مزيداً"[4]، فاتسم بالتوسط والاعتدال، وقد

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، الإمام ابن تيمية، ج٢، ص١٣.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج٧، ص٧٥، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

(٣) سير أعلام النبلاء – الذهبي، ج١٤، ص٣٢٩.

(٤) تفسير البغوي، ج١، ص١١.

جاء هذا التفسير نزولًا عند رغبة بعض الطلاب المخلصين له، كما ذكر ذلك عند سبب تصنيفه له فقال: "فَسَأَلَنِي جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِي الْمُخْلِصِينَ، وَعَلَى اقْتِبَاسِ الْعِلْمِ مُقْبِلِينَ كِتَابًا فِي مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ وَتَفْسِيرِهِ، فَأَجَبْتُهُمْ إِلَيْهِ، مُعْتَمِدًا عَلَى فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَيْسِيرِهِ"[(١)]، بدأ هذا التفسير بمقدمة ذكر فيها الحمد والثناء، ثم بيان مهمة إرسال الرسل، وإنزال الكتاب الذي تحدي الله به الخليقة، وبيَّن ما اشتمل عليه من الأمور المختلفة، ثم بيَّن سبب تصنيفه لهذا التفسير، وبيَّن بعض الفوائد المهمة المتعلقة بالتفسير والمفسرين، ثم تحدث عن مصادر هذا التفسير، وعقد فصولًا ثلاثة بين يدي التفسير في فضائل القرآن وتعليمه، وفضائل تلاوته، وفي وعيد من قال فيه برأيه، وبين معنى التفسير والتأويل، والفرق بينهما، ومعنى نزول القرآن على سبعة أحرف، ثم بدأ في التفسير من أول سورة الفاتحة إلى سورة الناس.

كان الإمام البغوي في تفسيره يذكر اسم السورة، وعدد آياتها، وبيان مكان نزولها، ثم يسوق أسباب النزول للسورة إذا وُجدت، وأسباب نزول بعض الآيات، وكان يقف عند الألفاظ التي تحتاج إلى توضيح معناها اللغوي، ومعناها في الآية التي ذُكرت فيها، ويوضح معنى الآيات بأسلوب سهل مبسط، يكاد يُشبه التفاسير المختصرة الحديثة، وكان يعتمد على الكتاب والسنة في تفسيره، ذاكرًا آراء السلف الصالح، وكان يسرد الأحكام الفقهية، وآراء الفقهاء باختصار، وينكر البدع والخرافات، وعلى الرغم من وجود بعض الإسرائيليات فيه نقلًا عن تفسير الثعالبي؛ إلا أنها كانت أقل ورودًا من تفاسير غيره، وتناول فيه الجوانب النحوية والصرفية ولا يطيل الوقوف عندها، بل بقدر ما يؤدي الغرض، واهتم كثيرًا بالقراءات، وعند وروده القراءة الأخرى كان يُنبه إلى

---

(١) تفسير البغوي، ج١، ص١١.

الفرق بين القراءتين في المعنى، مرجحاً بعض القراءات على غيرها.

يُعد تفسير البغوي من أجلّ كتب التفاسير كما بيَّن ذلك الإمام الخازن في مقدمة تفسيره فقال عنه: "من أجل المصنفات في علم التفسير وأعلاها وأنبلها، وأسناها جامعًا للصحيح من الأقاويل، عارياً عن الشبه والتصحيف والتبديل، محلى بالأحاديث النبوية، مطرزاً بالأحكام الشرعية، موشى بالقصص الغريبة وأخبار الماضين العجيبة، مرصعًا بأحسن الإشارات، مخرجاً بأوضح العبارات، مفرغًا في قالب الجمال بأفصح مقال"[1]، وقد تلقى العلماء تفسيره بالقبول والاستحسان، وله مكانة رفيعة بين كتب التفاسير.

---

(١) لباب التأويل في معاني التنزيل، الخازن، ج١، ص٤ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

المبحث الأول

منهج الإمام البغوي في تقرير المسائل المتعلقة بالإلهيات

تعد قضية الإلهيات[١] من أهم قضايا العقيدة[٢]، وأكثرها خطورة، فموضوعها يتعلق بذات الله تعالى وصفاته، وأفعاله، وما يجب له من صفات الكمال، وما يستحيل عليه من صفات النقص، وغير ذلك من المسائل التي يتضمنها الجانب الإلهي، فهي الأصل الأصيل الذي تُبنى عليه أصول العقيدة، وعنها تنبثق كل مسائل الدين، وهي التي كثر فيها الجدل بين الفرق الكلامية، وشغلت عقول المفكرين، فتناولوها بالبحث والدراسة، وقد أولاها الإمام البغوي في تفسيره عناية فائقة، واهتماماً بالغاً، ومن هذه المسائل ما يلي:-

المطلب الأول

صفة الاستواء

يجب على المسلم الاعتقاد بأن الله تعالى متصف بجميع صفات الكمال، ومنزه عن جميع صفات النقص، وأنه منفرد عن جميع الكائنات، ولا يتم ذلك إلا بإثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه، أو أثبته له رسوله (ﷺ) من غير تحريف أو تعطيل أو تكييف، ولذلك فإن "أهل السنة مجموعون عَلَى الْإِقْرَارِ بِالصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ كُلِّهَا فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِيمَانِ بِهَا وَحَمْلِهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا عَلَى الْمَجَازِ

---

(١) الإلهيات: أي المباحث الْمُتَعَلّقَة بِذَات الله تَعَالَى، وتنزيهاته وَصِفَاته وَمَا يجوز عَلَيْهِ ومالا يجوز، وأفعاله وأسمائه. (شرح المقاصد في علـم الكـلام)، التفتـازاني، ج٢، ص٥٧، دار المعارف النعمانية، باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يُكَيِّفُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَحُدُّونَ فِيهِ صِفَةً مَحْصُورَةً"[1]، وصفة الاستواء على العرش من صفات الله تعالى الخبرية الفعلية الثابتة على ما يليق بجلاله وكماله دون تأويل أو تشبيه، والإمام البغوي قرر مذهب السلف في إثباتها كما يليق بجلالة، ونصر مذهبهم، فقال عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿**إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ**﴾[2]، "قَالَ الْكَلْبِيُّ وَمُقَاتِلٌ: اسْتَقَرَّ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: صَعَدَ. وأوّلت المعتزلة الاستواء بالاستيلاء، فأمّا أهل السنة يقولون: الِاسْتِوَاءُ عَلَى الْعَرْشِ صِفَةٌ لِلَّهِ تعالى بِلَا كَيْفٍ يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ الْإِيمَانُ بِهِ، وَيَكِلُ الْعِلْمَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ (ﷻ)"[3]، وبذلك أبرز البغوي وسطية أهل السنة والجماعة في صفاته تعالى، فكان وسطًا بين المشبهة والمعطلة، فأثبت الاستواء لله على عرشه من غير تشبيه ولا تمثيل أو تحريف أو تعطيل، ثم قال في موضع آخر: "وَالْأَوْلَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَمَا شَاكَلَهَا؛ أَنْ يُؤْمِنَ الْإِنْسَانُ بِظَاهِرِهَا، وَيَكِلَ عِلْمَهَا إِلَى اللَّه تَعَالَى، وَيَعْتَقِدَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ اسمه منزّه عن سمات الحدوث، عَلَى ذَلِكَ مَضَتْ أَئِمَّةُ السَّلَفِ وَعُلَمَاءُ السُّنَّةِ"[4]، وهذا يقتضي أن تبقى على دلالتها على ما هي عليه، ولو كان هناك تأويل لبيّنه لنا الصحابة الكرام، ولنقله لنا من بعدهم أئمة المسلمين حتى انتهت إلينا، وكلّ منهم يؤمن بها من غير تأويل، ولذلك قال ابن خزيمة: "إِن الْأَخْبَار فِي صِفَات الله مُوَافقَة لكتاب الله تَعَالَى، نقلهَا الْخلف عَن

---

(١) التمهيد، ابن عبد البر، ج٧، ص١٤٥، تحقيق: مصطفى أحمد العلوي, محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

(٢) سورة الأعراف، من الآية: (٥٤).

(٣) تفسير البغوي، ج٢، ص١٩٧.

(٤) تفسير البغوي، ج١، ص٢٦٩.

السّلف قرناً بعد قرن من لدن الصَّحَابَة وَالتَّابعِينَ إِلَى عصرنا هَذَا على سَبِيل الصِّفَات لله تَعَالَى، والمعرفة وَالْإِيمَان بِهِ وَالتَّسْلِيم لما أخبر الله تَعَالَى فِي تَنْزِيله، وَنبيه الرَّسُول (ﷺ) عَن كِتَابه، مَعَ اجْتِنَاب التَّأْوِيل والجحود وَترك التَّمْثِيل والتكييف"(١)، فلم يحملهم إيمانهم بقوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾(٢)، على أن ينفوا عنه تعالى ما وصف به نفسه، كما فعل الذين غالوا في التنزيه؛ فعطلوا صفات الله بحجة الفرار من التمثيل والتشبيه، ولكنهم وقعوا في نفي الصفات، فرّوا من شر؛ فوقعوا في أشر منه.

لقد أشار الإمام البغوي إلى مذهب المخالفين لأهل السنة الزاعمين تنزيه الله عن المشابهة، فأبطل مقولتهم أثناء تقريره لمذهب السلف من خلال ذكره للأدلة، لأن إثبات الاستواء؛ إنما هو إثبات استواء يليق به سبحانه، فلا يشبه استواء المخلوقين، ولذلك فقد ذكر قول الإمام مالك حتى ينفي تفسير الاستواء بالاستيلاء، فقال: "وَسَأَلَ رَجُلٌ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنْ قَوْلِه: الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، كَيْفَ اسْتَوَى؟ فَأَطْرَقَ رَأْسَهُ مَلِيًّا وَعَلَاهُ الرُّحَضَاءُ ثُمَّ قَالَ: الِاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، وَمَا أَظُنُّكَ إِلَّا ضَالًّا، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ"(٣)، فالاستواء معلوم لا يحتاج إلى دليل، كما أنه "مَعْلُومٌ فِي اللُّغَةِ وَمَفْهُومٌ، وَهُوَ الْعُلُوُّ وَالِارْتِفَاعُ عَلَى الشَّيْءِ وَالِاسْتِقْرَارُ وَالتَّمَكُّنُ فِيهِ"(٤)، وأما الكيفية فهي مجهولة، ونكل العلم فيها إلى الله تعالى، فهو

---

(١) ذم التأويل، ابن قدامة المقدسي، ص١٨، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الـدار السـلفية، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

(٢) سورة الشورى، من الآية: (١١).

(٣) تفسير البغوي، ج٢، ص١٩٧.

(٤) التمهيد، ابن عبد البر، ج٧، ص١٣١.

يعلمها ولا نعلمها، "وهو مستغن عن العرش وما دونه، مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ، وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الإحاطة خلقه"(١) .

المطلب الثاني
الإيمان بالقضاء والقدر

إن الإيمان بالقضاء والقدر(٢)؛ يعد ركنًا من أركان الإيمان، التي لا يتم إيمان العبد إلا بها، فواجب على المسلم أن يؤمن إيمانًا صادقًا، بأن كل ما يقع في هذا الكون لا يخرج عن مراد الله تعالى ولا يصدر شيء إلا عن تدبيره، ولقد بيَّن الإمام البغوي؛ الطريق الحق في الإيمان بالقضاء والقدر، ورد على المنكرين له مستنداً على الكتاب والسنة وفهم السلف الصالح، فقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾(٣)، "أَيْ مَا خَلَقْنَاهُ فَمَقْدُورٌ وَمَكْتُوبٌ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، قَالَ الْحَسَنُ: قَدَّرَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ قَدَرَهُ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُ"(٤)، وبذلك أشار إلى وجوب الإيمان بالقضاء والقدر، وأن الأمور جميعها تجرى

---

(١) العقيدة الطحاوية، الطحاوي، ص٥٥، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ.

(٢) القضاء والقدر في الشرع قد يردان على معنى واحد, وهو: ما سبق به العلم وجرى به القلم, مما هو كائن إلى الأبد ووقوعه في وقته وكيفيته، وقد يراد بالقدر ما سبق به العلم وجرى به القلم مما هو كائن إلى الأبد, أما القضاء فيراد به وقوع الأمر وإنفاذ الحكم وفق القدر السابق، فيكون بذلك القدر كالمخطط الذي يخططه الإنسان لبناء بيت مثلاً, والقضاء كالبناء للبيت إذا بناه وفق سابق التخطيط. (أصول مسائل العقيدة عند السلف وعند المبتدعة)، سعود بن عبد العزيز الخلف، ج٢، ص١١٤، بدون ناشر، الطبعة: ١٤٢٠هـ-١٤٢١هـ.

(٣) سورة القمر، الآية: (٤٩).

(٤) تفسير البغوي، ج٤، ص٣٢٨.

بقضاء الله تعالى وقدره، وأنه علِم الأشياء وقدرها في الأزل، وأنها ستقع على وفق ما قدره تعالى، ثم بعد ذلك دعَّم هذه الإشارة بالأدلة، فقال: "الإِيمَانُ بِالْقَدَرِ فَرْضٌ لازِمٌ، وَهُوَ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَالِقُ أَعْمَالِ الْعِبَادِ، خَيْرِهَا وَشَرِّهَا، كَتَبَهَا عَلَيْهِمْ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ"[1]، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾[3]، وعند تفسيره لهذه الآية ساق عدداً من الأحاديث النبوية التي تدل على وجوب الإيمان بالقضاء والقدر، وجعله من أركان الإيمان، ثم ذكر إجماع الصحابة الذي يدل على أن كل شيء في الكون بقدر الله حتى العجز والكيس، فمن الأحاديث التي استدل بها، عَنْ طَاوُسٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَدْرَكْتُ نَاساً مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ (ﷺ)، يَقُولُونَ كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، قَالَ: وَسَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ): «كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ، أَوِ الْكَيْسِ وَالْعَجْزِ»[4]، ومن هنا فقد أثبت الإمام البغوي وجوب الإيمان بالقضاء والقدر، واستدل على أنه لا يوجد شيء إلا بإذنه، ولا يخرج شيء عن مشيئته، فهو الذي يدبر الأمور ويصرفها، حسب تقديره الذى اقتضته حكمته، وبذلك فقد سلك مسلك السلف الصالح.

لقد تعرض الإمام البغوي لمراتب القضاء والقدر التي أشار إليها العلماء، "فَالْقَضَاءُ وَالْقَدَرُ أَرْبَعُ مَرَاتِبَ جَاءَ بِهَا النبي (ﷺ) وَأَخْبَرَ بِهَا عَنْ رَبِّهِ تَعَالَى:

---

(١) شرح السنة، البغوي، ج١، ص١٤٢، تحقيق: شعيب الأرنـؤوط- محمـد الشـاويش، المكتب الإسلامي دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

(٢) سورة الصافات، الآية: (٩٦).

(٣) سورة القمر، الآية: (٤٩).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الْقَدَرِ، بَابُ كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، ٤/٢٠٤٥، رقم: ٢٦٥٥.

الْأَوَّلُ: عِلْمُهُ السَّابِقُ بِمَا هُمْ عَامِلُوهُ قَبْلَ إِيجَادِهِمْ، الثَّانِيَةُ: كِتَابَتُهُ ذَلِكَ فِي الذِّكْرِ عِنْدَهُ قبل خلق السموات وَالْأَرْضِ، الثَّالِثَةُ: مَشِيئَتُهُ الْمُتَنَاوِلَةُ لِكُلِّ مَوْجُود فَلَا خُرُوجَ لِكَائِنٍ عَنْ مَشِيئَتِهِ كَمَا لَا خُرُوجَ لَهُ عَنْ عِلْمِهِ، الرَّابِعَةُ: خَلْقُهُ لَهُ وَإِيجَادُهُ وَتَكْوِينُهُ فَإِنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ, وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ"[1]، فأشار إلى بعضها في قوله تعالى: ﴿**وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ**﴾[2]، فقال: "أَيْ: أَعْلَمْنَاهُمْ وأخبرناهم فيما آتيناهم من الكتاب أَنَّهُمْ سَيُفْسِدُونَ، وَالْقَضَاءُ عَلَى وُجُوهٍ يَكُونُ أَمْرًا كَقَوْلِهِ: ﴿**وَقَضى رَبُّكَ**﴾[3]، وَيَكُونُ حُكْمًا كَقَوْلِهِ: ﴿**إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ**﴾[4]، وَيَكُونُ خَلْقًا كَقَوْلِهِ: ﴿**فَقَضاهُنَّ سَبْعَ سَماواتٍ**﴾[5]، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وقتادة: يعني وقضينا عليهم، فإلى هاهنا بِمَعْنَى عَلَى، وَالْمُرَادُ بِالْكِتَابِ اللَّوْحُ المحفوظ"[6]، حيث بيَّن أن القضاء والقدر على عدة أوجه، كالأمر والحكم والخلق، كما أشار إلى مرتبة الكتابة، أي كتابته على بني إسرائيل في اللوح المحفوظ، وفيه إشارة إلى علم الله تعالى بالأشياء قبل حدوثها وكتابتها في اللوح المحفوظ الذي كُتب فيه مقادير الأشياء كلها إلى قيام الساعة، كما أشار إلى هذه المراتب عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿**وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ**

---

(١) معارج القبول، حافظ بن أحمد الحكمي، ج٣، ص٩٥١، تحقيق: عمر محمود أبو عمـــر، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـــ - ١٩٩٠م.

(٢) سورة الإسراء، الآية: (٤).

(٣) سورة الإسراء، من الآية: (٢٣).

(٤) سورة يونس، من الآية: (٩٣).

(٥) سورة فصلت، من الآية: (١٢).

(٦) تفسير البغوي، ج٣، ص١٢٢.

مُبِينٍ﴾[١]، فأشار إلى مشيئته تعالى فقال: "أَيْ: هُوَ الْمُتَكَفِّلُ بِذَلِكَ فَضْلًا وَهُوَ إِلَى مَشِيئَتِهِ إِنْ شَاءَ رَزَقَ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَرْزُقْ"[٢]، وأشار إلى مرتبتي العلم والكتابة فقال: "كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ، أَيْ: كُلٌّ مُثْبَتٌ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ قبل أن خلقها"[٣]، وأشار إلى مرتبة الخلق والإيجاد عند تفسيره لقوله تعالى: **﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾**[٤]، فقال: "أَيْ أَتَمَّهُنَّ وَفَرَغَ مِنْ خَلْقِهِنَّ"[٥]، وبذلك يكون قد أثبت في تفسيره مراتب القضاء والقدر.

كما أثبت أن الإيمان بالقدر؛ لا ينفى اختيار الإنسان وكسبه للعمل، فالطاعة والمعصية تقع من العبد باختياره وكسبه، وأن الله تعالى هو الذى أقدره على ذلك، لأن كل ما في هذا الكون واقع بمشيئته، ومن عدله وحكمته أن جعل للعباد إرادة وقدرة على الأعمال، وإن كانت تحت مشيئة الله وقدرته، وهذا هو منهج أهل السنة والجماعة، وهو المنهج الحق، وذلك عند تفسير قوله تعالى: **﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾**[٦]، فذكر: "أنَّ اللَّهَ خلق الكافر، وكفره فعلًا له وكسبًا، وخلق المؤمن، وإيمانه فعلًا له وكسبًا، فَلِكُلٍّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ كَسْبٌ وَاخْتِيَارٌ وَكَسْبُهُ وَاخْتِيَارُهُ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ وَمَشِيئَتِهِ. فَالْمُؤْمِنُ بَعْدَ خَلْقِ اللَّهِ إِيَّاهُ يَخْتَارُ الْإِيمَانَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ ذَلِكَ مِنْهُ وَقَدَّرَهُ عَلَيْهِ وَعَلِمَهُ مِنْهُ، وَالْكَافِرُ بَعْدَ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى إِيَّاهُ يَخْتَارُ الْكُفْرَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ ذَلِكَ مِنْهُ وَقَدَّرَهُ عَلَيْهِ وَعَلِمَهُ

---

(١) سورة هود، الآية: (٦).

(٢) تفسير البغوي، ج٢، ص٤٤٠.

(٣) نفس المرجع والموضع السابقين.

(٤) سورة فصلت، من الآية: (١٢).

(٥) تفسير البغوي، ج٤، ص١٢٧.

(٦) سورة التغابن، من الآية: (٢).

مِنْهُ، وَهَذَا طَرِيقُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مَنْ سَلَكَهُ أَصَابَ الْحَقَّ وَسَلِمَ مِنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ"(١)، فالله تعالى خلق العباد وأفعالهم، وخلق فيهم الإيمان والكفر، وجعل للعبد مشيئة وإرادة، فهو الذي فعل الخير والشر بكسبه، والله تعالى هو الذي قدّر له ذلك بقدرته وإرادته، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿**وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾(٢)، فأثبت مشيئتة تعالى، ومشيئة العباد، "أَيْ أَعْلَمَهُمْ أَنَّ الْمَشِيئَةَ فِي التَّوْفِيقِ إِلَيْهِ، وَأَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ، وَفِيهِ إِعْلَامٌ أَنَّ أَحَدًا لَا يَعْمَلُ خَيْرًا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ، وَلَا شَرًّا إِلَّا بِخِذْلَانِهِ"(٣)، وهذه إشارة إلى أن التوفيق في الهداية إلى الخير من الله، فلا قدرة لأحد على فعل الخير إلا بتوفيقه، ولا على فعل الشر إلا بخذلانه، ولقد بين النبي (ﷺ) أن إرادة الإنسان واختياره، ومشيئته، لا تخرج عن قدر الله تعالى، فعن علي قال: قال رسول الله (ﷺ): "ما منكم من أحد إلا قد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار، فقالوا يا رسول الله، أفلا نتكل؟ فقال: اعملوا فكل ميسر لما خلق له"(٤)، ثم قرأ: ﴿**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى* وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى* فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى* وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى* وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى* فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى**﴾(٥)، وهذا دليل على أن للإنسان اختياراً وكسباً؛ لقوله: (اعملوا)، وأنهما لا يخرجان عن قدر الله تعالى

---

(١) تفسير البغوي، ج٥، ص١٠٣.

(٢) سورة الانفطار، الآية: (٢٩).

(٣) تفسير البغوي، ج٥، ص٢١٨.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب قوله فأما من أعطى وأتقى،١٧٠/٦، رقم ٤٩٤٥، واللفظ له، وأخرجه مسلم في القدر، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه، ٢٠٤٠/٤، رقم ٢٦٤٧.

(٥) سورة الليل، الآيات: (٥: ١٠).

لقوله: (فكل ميسر لما خلق له)، فالإنسان له مشيئة يختار بها، وقدرة يفعل بها، وقدرته ومشيئته تابعتان لقدرة الله ومشيئته، واقعتان بهما.

لقد بيَّن الإمام البغوي بطلان رأي المنحرفين عن منهج الله تعالى الذين جعلوا من الإيمان بالقدر مجالًا للاحتجاج على انحرافهم ومعاصيهم، وذكر أن الإيمان بالقدر لا يعطي للعاصي حجة على فعل معاصيه واستدل بقوله تعالى: **﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾**[1]، حيث يتخذ بعض الناس من الإيمان بالقدر "حُجَّةً لَهُمْ عَلَى إِقَامَتِهِمْ عَلَى الشِّرْكِ، وَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَحُولَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ حَتَّى لَا نَفْعَلَهُ، فَلَوْلَا أَنَّهُ رَضِيَ بِمَا نَحْنُ عَلَيْهِ وَأَرَادَهُ مِنَّا وَأَمَرَنَا بِهِ لَحَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ ذَلِكَ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى تَكْذِيبًا لَهُمْ: كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ، مِنْ كُفَّارِ الْأُمَمِ الْخَالِيَةِ، حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا، عَذَابَنَا، وَيَسْتَدِلُّ أَهْلُ الْقَدَرِ بِهَذِهِ الْآيَةِ، يَقُولُونَ: إِنَّهُمْ لَمَّا قَالُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا كَذَّبَهُمُ اللَّهُ وَرَدَّ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ، قُلْنَا: التَّكْذِيبُ لَيْسَ فِي قَوْلِهِمْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا، بَلْ ذَلِكَ الْقَوْلُ صِدْقٌ وَلَكِنْ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنَا بِهَا وَرَضِيَ بِمَا نَحْنُ عَلَيْهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ التَّكْذِيبَ وَرَدَ فِيمَا قُلْنَا لَا فِي قَوْلِهِمْ: لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا، قَوْلُهُ: كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ، بِالتَّشْدِيدِ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ خَبَرًا مِنَ اللَّهِ (ﷻ) عَنْ كَذِبِهِمْ فِي قَوْلِهِمْ: لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا، لَقَالَ كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ بالتخفيف فكان نسبهم إِلَى الْكَذِبِ لَا إِلَى التَّكْذِيبِ، وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ الْفَضْلِ: لَوْ ذَكَرُوا هَذِهِ الْمَقَالَةَ تَعْظِيمًا وَإِجْلَالًا لِلَّهِ (ﷻ)، وَمَعْرِفَةً

---

(١) سورة الأنعام الآية: (١٤٨).

مِنْهُمْ بِهِ لَمَا عَابَهُمْ بِذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ولَوْ شاءَ اللَّهُ ما أَشْرَكُوا"(١)، كما أنه يلزم من الاحتجاج بالقدر على المعاصي والشرك؛ تعطيل الشرع، وتحميل القدر مسئولية جرائم البشرية، ولذلك قال ابن تيمية: "الْقَدَرَ نُؤْمِنُ بِهِ وَلَا نَحْتَجُّ بِهِ، فَمَنْ احْتَجَّ بِالْقَدَرِ؛ فَحُجَّتُهُ دَاحِضَةٌ، وَمَنْ اعْتَذَرَ بِالْقَدَرِ؛ فَعُذْرُهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَلَوْ كَانَ الِاحْتِجَاجُ مَقْبُولًا؛ لَقُبِلَ مِنْ إبْلِيسَ وَغَيْرِهِ مِنْ الْعُصَاةِ، وَلَوْ كَانَ الْقَدَرُ حُجَّةً لِلْعِبَادِ؛ لَمْ يُعَذَّبْ أَحَدٌ مِنْ الْخَلْقِ لَا فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ، وَلَوْ كَانَ الْقَدَرُ حُجَّةً؛ لَمْ تُقْطَعْ يَدُ سَارِقٍ وَلَا قُتِلَ قَاتِلٌ، وَلَا أُقِيمَ حَدٌّ عَلَى ذِي جَرِيمَةٍ، وَلَا جُوهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَا أُمِرَ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا نُهِيَ عَنْ الْمُنْكَرِ"(٢)، فالقدر لا يُحتج به على المعاصي والآثام، وإلا كان مفتاحاً للشر، وطريقًا للفساد في الأرض.

---

(١) تفسير البغوي، ج٢، ص١٦٩.

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج٨، ص٢٦٥، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

المطلب الثالث
الرؤية

اتفق أهل السنة والجماعة على إثبات رؤية المؤمنين لله تعالى في الدار الآخرة رؤية بصرية من غير تشبيه ولا تمثيل، يقول ابن أبي العز: "وَقَدْ قَالَ بِثُبُوتِ الرُّؤْيَةِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ، وَأَئِمَّةُ الْإِسْلَامِ الْمَعْرُوفُونَ بِالْإِمَامَةِ فِي الدِّينِ، وَأَهْلُ الْحَدِيثِ، وَسَائِرُ طَوَائِفِ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمَنْسُوبُونَ إِلَى السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ"(١)، ولقد قرر الإمام البغوي؛ أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة رؤية بصرية، فقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾(٢)، "يَتَمَسَّكُ أَهْلُ الاعْتِزَالِ بِظَاهِرِ هَذِهِ الْآيَةِ فِي نَفْيِ رُؤْيَةِ اللَّه (ﷻ)، وَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ إِثْبَاتُ رُؤْيَةِ الله (ﷻ) عيانًا، كما جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ"(٣)، وبتقريره مذهب أهل السنة بعد إشارته إلى إنكار ما ذهب إليه أهل الاعتزال الذين نفوا الرؤية وأنكروها؛ رد إجمالي على ما ذهبوا إليه، لمخالفته صريح الكتاب والسنة وفهم السلف، وقد استدل على إثبات الرؤية بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة وفهم السلف الصالح، وكان مما استشهد به قول الله تعالى: ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ* إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿**كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ** يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾(٥)، ثم ذكر فهم السلف للآية بعدها فقال: "قَالَ مَالِكٌ رَضِيَ

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز، ص١٥٣، تحقيق: أحمد شـــاكر، وزارة الشـــؤون الإسلامية والأوقاف، الطبعة: الأولى: ١٤١٨ هـــ.

(٢) سورة الليل، الآيات: (٥: ١٠).

(٣) تفسير البغوي، ج٢، ص١٤٨.

(٤) سورة القيامة، الآيتان: (٢٢، ٢٣).

(٥) سورة القيامة، الآيتان: (٢٢، ٢٣).

اللَّهُ عَنْهُ: لَوْ لَمْ يَرَ الْمُؤْمِنُونَ رَبَّهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ لَمْ يُعَيِّرِ اللَّهُ الْكُفَّارَ بِالْحِجَابِ، وَقَرَأَ النَّبِيُّ (ﷺ): ﴿**لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ**﴾[١]، وفَسَّرَهُ بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ (ﷻ)"[٢]، ثم استدل بقول النبي (ﷺ): «إِنَّكُمْ سترون ربكم عيانًا»[٣]، وهذه أدلة قطعية تثبت الرؤية يوم القيامة، لا تحتمل التأويل، وإثباتها؛ لا يعنى التشبيه والتجسيم، ولكنها رؤية بلا كيف.

أما الرد التفصيلي قال فيه: "وَأَمَّا قَوْلُهُ: لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصارُ، فاعلم أَنَّ الْإِدْرَاكَ غَيْرُ الرُّؤْيَةِ؛ لِأَنَّ الْإِدْرَاكَ هُوَ الْوُقُوفُ عَلَى كُنْهِ الشَّيْءِ وَالْإِحَاطَةُ بِهِ، وَالرُّؤْيَةُ الْمُعَايَنَةُ، وَقَدْ تَكُونُ الرُّؤْيَةُ بِلَا إِدْرَاكٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي قِصَّةِ موسى (عليه السلام): ﴿**فَلَمَّا تَراءَا الْجَمْعانِ قالَ أَصْحابُ مُوسى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ**﴾[٤]، **قال: لا وَقَالَ:** ﴿**لَا تَخافُ دَرَكاً وَلا تَخْشى**﴾[٥]، فَنَفَى الْإِدْرَاكَ مَعَ إِثْبَاتِ الرُّؤْيَةِ، فَاللَّهُ (ﷻ) يَجُوزُ أن يرى من غير إِدْرَاكٍ وَإِحَاطَةٍ، كَمَا يُعْرَفُ فِي الدُّنْيَا، وَلَا يُحَاطُ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿**وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً**﴾[٦]، فَنَفَى الْإِحَاطَةَ مَعَ ثُبُوتِ الْعِلْمِ"[٧]، ومنهجه في ذلك؛ موافق لمنهج السلف من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف.

---

(١) سورة يونس، الآية: (٢٦).

(٢) تفسير البغوي، ج٢، ص١٤٨.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كِتَابُ التَّوْحِيدِ، بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ}، ٩/١٢٧، رقم: (٧٤٣٥)، واللفظ له، وأخرجه مسلم في صحيحه، كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةَ، بَابُ فَضْلِ صَلَاتَيِ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ،١/ ٤٣٩، رقم: (٦٣٣).

(٤) سورة الشعراء، الآية: (٦١).

(٥) سورة طه، الآية: (٧٧).

(٦) سورة طه، الآية: (١١٠).

(٧) تفسير البغوي، ج٢، ص١٤٨.

من الأدلة التي تمسك بها نفاة الرؤية في الدنيا والآخرة من الجهمية والمعتزلة والخوارج والتي رد عليها الإمام البغوي؛ قوله تعالى لسيدنا موسى حينما طلب الرؤية: ﴿**لَنْ تَرَانِي**﴾[1]، والذي دفعهم إلى نفيها؛ أنها في ظنهم تؤدي إلى أن يكون المرئي في مقابلة الرائي، فيؤدي إلى الجهة والتجسيم، فردَّ عليهم فقال: "وَتَعَلَّقَتْ نُفَاةُ الرُّؤْيَةِ بِظَاهِرِ هَذِهِ الْآيَةِ، وَقَالُوا: قَالَ الله لَنْ تَرانِي، وَلَنْ تَكُونُ لِلتَّأْبِيدِ، وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهَا، وَمَعْنَى الْآيَةِ: لَنْ تَرَانِي فِي الدُّنْيَا، أَوْ فِي الْحَالِ، لِأَنَّهُ كَانَ يسأل الرؤية في الحال ولن لَا تَكُونُ لِلتَّأْبِيدِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً**﴾[2]، إِخْبَارًا عَنِ الْيَهُودِ، ثُمَّ أَخْبَرَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَتَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ فِي الْآخِرَةِ كما قال تعالى: ﴿**وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ**﴾[3]، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ؛ أَنَّهُ لَمْ يَنْسُبْهُ إِلَى الجهل بسؤال الرؤية، وأنه لم يَقُلْ: إِنِّي لَا أُرَى حَتَّى تَكُونَ لَهُمْ حُجَّةٌ، بَلْ عَلَّقَ الرُّؤْيَةَ عَلَى اسْتِقْرَارِ الْجَبَلِ، وَاسْتِقْرَارُ الجبل عند التَّجَلِّي غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ إِذَا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ تِلْكَ الْقُوَّةَ، وَالْمُعَلَّقَ بِمَا لَا يَسْتَحِيلُ لَا يَكُونُ مُحَالًا[4]، مما يجعل الرؤية غير مستحيلة، وإلا كيف يجوز لرسول معصوم أن يسأل ربه شيئًا مستحيلًا؟، وهذا يدل أيضًا على أن رؤية الله تعالى في الدنيا، وإن كانت جائزة عقلًا؛ لكنها غير واقعة شرعًا.

وبذلك يتضح: أن الإمام البغوي وافق السلف في إثبات الرؤية والاستدلال؛ وأنه لا يقدم على الأدلة الشرعية شيئًا مما أحدثه البعض.

---

(١) سورة الأعراف، من الآية: (١٤٣).

(٢) سورة البقرة، من الآية: (٩٥).

(٣) سورة الزخرف من الآية: (٧٧).

(٤) تفسير البغوي، ج٢، ص٢٣٠.

المبحث الثاني

منهج الإمام البغوي في تقرير المسائل المتعلقة بالنبوات

يُعد الإيمان بالنبوات(١)؛ المبحث الثاني من مباحث علم العقيدة، ومن أهم قضاياها، لأنها تتوقف على إثبات النبوات، فهي الطريق الموصل إلى عبادة الله تعالى وتوحيده، ومعرفة الشرائع معرفة تطمئن إليها النفوس، ولذلك فإن العلماء قد اهتموا ببيان المسائل التي تتعلق بها وأهميتها، وممن اهتم ببيان ذلك؛ الإمام البغوي، ومن المسائل التي اهتم بها في مبحث النبوات ما يلي:-

المطلب الأول

الفرق بين النبي والرسول

مما لا شك فيه أن مصطلح (النبي والرسول)؛ لفظان شرعيان وردا في الكتاب والسنة في مواضع متعددة، وقد جرى خلاف بين العلماء في بيان المراد منهما في الاستعمال، هل هما بمعنى واحد، أم معنيين؟، فذهبت المعتزلة إلى أنه لا فرق بينهما، فهما يدلان على حقيقة واحدة، وقد نص على ذلك صراحة القاضي عبد الجبار فقال: "اعلم أنه لا فرق في الاصطلاح بين النبي والرسول، وقد خالف بعضهم في ذلك، والذي يدل على اتفاق الكلمتين في المعنى هو أنهما

---

(١) النبوات جمع نبوة، و"النبوة: واسطة بين الخالق والمخلوق في تبليغ شرعه، وسفارة بين الملك وعبيده، ودعوة من الرحمن الرحيم لخلقه؛ ليُخرجهم من الظلمات إلى النور، وينقلهم من ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة" (النبوات)، ابن تيمية، ج١، ص١٩، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

يثبتان معاً ويزولان معاً في الاستعمال، حتى لو أثبت أحدهما ونفي الآخر؛ لتناقض الكلام، وهذا هو أمارة اللفظين المتفقين في الفائدة"(١)، فالنبي عندهم هو الرسول، والرسول هو النبي ولا فرق.

وذهب جمهور العلماء إلى أن كل لفظ منهما يدل على معنى، فالله تعالى فرَّق بينهما في القرآن، وعطف النبي على الرسول، مما يقتضي المغايرة بينهما، قال تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ**﴾(٢)، وهذا يدل على أن الرسالة أمر زائد على النبوة، فالعطف يقتضي المغايرة، "وَقَدْ ذَكَرُوا فُرُوقًا بَيْنَ النَّبِيِّ وَالرَّسُولِ، وَأَحْسَنُهَا. أَنَّ مَنْ نَبَّأَهُ اللَّهُ بِخَبَرِ السَّمَاءِ، إِنْ أَمَرَهُ أَنْ يُبَلِّغَ غَيْرَهُ، فَهُوَ نَبِيٌّ رَسُولٌ، وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْهُ أَنْ يُبَلِّغَ غَيْرَهُ، فَهُوَ نَبِيٌّ وَلَيْسَ بِرَسُولٍ، فَالرَّسُولُ أَخَصُّ مِنَ النَّبِيِّ، فَكُلُّ رَسُولٍ نَبِيٌّ، وَلَيْسَ كُلُّ نَبِيٍّ رَسُولًا، وَلَكِنَّ الرِّسَالَةَ أَعَمُّ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهَا، فَالنُّبُوَّةُ جُزْءٌ مِنَ الرِّسَالَةِ، إِذِ الرِّسَالَةُ تَتَنَاوَلُ النُّبُوَّةَ وَغَيْرَهَا، بِخِلَافِ الرُّسُلِ، فَإِنَّهُمْ لَا يَتَنَاوَلُونَ الْأَنْبِيَاءَ وَغَيْرَهُمْ، بَلِ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ. فَالرِّسَالَةُ أَعَمُّ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهَا، وَأَخَصُّ مِنْ جِهَةِ أَهْلِهَا"(٣)، هذا هو ما اشتهر بين جمهور العلماء، أن النبي أُوحي إليه بشرع ولم يؤمر بالتبليغ، والرسول أُمر بالتبليغ، وعلى ذلك فالفرق بينهما يتمثل في الأمر بالبلاغ، وأن كل رسول نبي وليس العكس، ورغم شُهرة هذا الرأي إلا أنه لم يسلم من النقد والاعتراضات، إذ كيف يُتصور أن يبعث الله تعالى نبياً، ويوحي إليه، ثم لا يأمره بالتبليغ، فالله لم ينزل وحيه ليُكتم، فترك

---

(١) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ص٥٦٧ وما بعدها، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٦٥م.

(٢) سورة الحج، الآية: (٥٢).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية، ابن عبد العز، ص١١٧.

التبليغ؛ كتمان للوحي، وموت له بموت من يكتمه، والله تعالى أخذ العهد والميثاق على العلماء ألا يكتموا العلم، قال تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ**﴾[1]، فأبى على أهل العلم أن يتخاذلوا عن كتمان ما يعلمونه، فما بالنا بنبي أوحي إليه.

لقد وافق الإمام البغوي الجمهور في مسألة وخالفهم في أخرى، وافقهم في وجود الفرق بين النبي والرسول، إلا أنه خالفهم في معيار هذه التفرقة، وهذه واحدة من قليل خالف فيها الجمهور، فقال: "وَما أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَهُوَ الَّذِي يَأْتِيهِ جِبْرِيلُ بِالْوَحْيِ عِيَانًا، وَلَا نَبِيٍّ، وَهُوَ الَّذِي تَكُونُ نُبُوَّتُهُ إِلْهَامًا أو مناماً، فكل رَسُولٍ نَبِيٌّ، وَلَيْسَ كُلُّ نَبِيٍّ رَسُولًا"[2]، فأقرَّ بوجود فرق بينهما، وأن الرسول أعم من النبي كما قال الجمهور، إلا أنه خالفهم في معيار هذه التفرقة، حيث جعل الإلهام أو المنام دليل نبوة النبي، وهذا لا يسلم من الاعتراض أيضاً، فرؤيا الأنبياء وإن كانت وحياً؛ إلا أن العقائد لا يمكن أن تؤخذ من المنام، مما يقتضي وجود وحي بواسطة ملك يبلغ النبي، وبذلك فقد اختلف معيار التفرقة بين النبي والرسول عند الجمهور والإمام البغوي، بعد اتفاقهما على وجود التفرقة.

إذا كانت الآراء السابقة (ومنها رأي الجمهور)، لم تسلم من النقد والاعتراض؛ فإن الذي يظهر لي أنه الحق في هذه المسألة، هو ما رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث فرَّق بين النبي والرسول، ولكن خالف هذه الآراء في معيار التفرقة، حيث رأى أن معيار التفرقة متمثل في حال المدعوين من

---

(1) سورة آل عمران، من الآية: (١٨٧).

(2) تفسير البغوي، ج٣، ص٣٤٧.

الإيمان والكفر، فبيَّن أن "النبيّ: هو من يُنبئ بما أنبأ الله به، ولا يُسمّى رسولاً عند الإطلاق؛ لأنه لم يُرسل إلى قوم بما لا يعرفونه، بل كان يأمر المؤمنين بما يعرفونه أنه حقّ؛ كالعالم. ولهذا قال النبيّ (ﷺ) عن العلماء: العلماء ورثة الأنبياء؛ إذ النبيّ يعمل بشريعة من قبله، فالأنبياء يأتيهم وحي من الله بما يفعلونه ويأمرون به المؤمنين الذين عندهم، لكونهم مؤمنين بهم؛ كما يكون أهل الشريعة الواحدة يقبلون ما يبلغه العلماء عن الرسول، وكذلك أنبياء بني إسرائيل يأمرون بشريعة التوراة، وقد يوحى إلى أحدهم وحي خاص في قضية معينة، ولكن كانوا في شرع التوراة كالعالم الذي يفهمه الله في قضية ما معنى يُطابق القرآن"[1]، فالنبي مأمور بالتبليغ، ولكن لقوم مؤمنين موافقين، كمعظم أنبياء بني إسرائيل الذين كانوا يعملون بالتوراة من بعد موسى (عليه السلام).

أما إذا كان المدعون كفاراً مخالفين؛ فالمرسل إليهم هو الرسول، "فإنّ الرسل ترسل إلى مخالفين، فيكذبهم بعضهم، والرسول يُسمّى رسولاً على الإطلاق؛ لأنّه يُرسل إلى قوم بما لا يعرفونه، وليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة؛ فإنّ يوسف كان رسولاً، وكان على ملة إبراهيم وداود وسليمان كانا رسولين، وكانا على شريعة التوراة"[2]، فالرسول مأمور بالرسالة على وجه الإطلاق، وتكون رسالته للمخالفين له في العقيدة والمكذبين من المشركين وغيرهم، سواء أُوحي إليه بشرع جديد، أو بشرع من قبله، وهذا ما آراه صواباً.

---

(١) النبوات، ابن تيمية، ج٢، ص٧١٩، في الهامش وهو من شرح المحقق.

(٢) نفس المرجع والموضع السابقين.

المطلب الثاني
عصمة الأنبياء

الأنبياء هم صفوة الخلق، اصطفاهم الله تعالى من البشر، ليكونوا أمناء على وحيه، مبلغين شرعه، فهم وإن كانوا بشراً؛ إلا أنهم تمتعوا بأرقى الصفات البشرية التي جعلتهم أهلًا لحمل الرسالة، فالناس بطبعهم يميلون إلى منْ يُوصف بالمثل العليا، لذلك جعل الله تعالى العصمة من الشرك والكبائر من خصائصهم منذ نشأتهم إلى مماتهم، وأتفق أهل العلم على ذلك، ولقد وافق الإمام البغوي الجمهور في ذلك، فقال: "وَأَهْلُ الْأُصُولِ عَلَى أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ (b) كَانُوا مُؤْمِنِينَ قَبْلَ الْوَحْيِ وَكَانَ النَّبِيُّ (ﷺ) يَعْبُدُ اللَّهَ قَبْلَ الْوَحْيِ عَلَى دِينِ إِبْرَاهِيمَ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ شَرَائِعُ دِينِهِ"[(١)]، فأثبت عصمة الأنبياء من الكفر والكبائر قبل البعثة وبعدها، ثم رد على الآيات التي يوحي ظاهرها بعدم عصمتهم، مثل الآية التي ذكرت قول الملأ من قوم شعيب، قال تعالى على لسانهم: ﴿**لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا**﴾[(٢)]، فقال عند تفسيرها: "وَلَمْ يَكُنْ شُعَيْبٌ قَطُّ عَلَى مِلَّتِهِمْ حَتَّى يَصِحَّ قَوْلُهُمْ تَرْجِعُ إِلَى مِلَّتِنَا؟ قِيلَ: مَعْنَاهُ أَوْ لَتَدْخُلُنَّ فِي مِلَّتِنَا، فَقَالَ: وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَدْخُلَ فِيهَا، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ إِنْ صِرْنَا فِي مِلَّتِكُمْ"[(٣)]، ومثل قوله تعالى عن سيدنا موسى: ﴿**وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ* قَالَ فَعَلْتُهَا إِذاً وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ**﴾[(٤)]، حيث فسر الضلال بالجهل أو الخطأ غير المتعمد، ولم يفسره بالكفر فقال: "وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ، أَيْ مِنَ الْجَاهِلِينَ

---

(١) تفسير البغوي، ج٤، ص١٥٣.

(٢) سورة الأعراف، الآية: (٨٨).

(٣) تفسير البغوي، ج٢، ص٢١٥.

(٤) سورة الشعراء، الآيتان: (١٩: ٢٠).

أَيْ: لَمْ يَأْتِنِي مِنَ اللَّهِ شَيْءٌ، وَقِيلَ: مِنَ الْجَاهِلِينَ بِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى قَتْلِه، وَقِيلَ: مِنَ الضَّالِّينَ عَنْ طَرِيقِ الصَّوَابِ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ، وَقِيلَ: مِنَ الْمُخْطِئِينَ"(١)، وقد تعرض عدة مرات في تفسيره لمثل ذلك، وأجاب على الشبهات التي ترد القول بعصمة الأنبياء.

أما بالنسبة لصغائر الذنوب غير الخسيسة؛ فتقع منهم بطبيعة بشريتهم، لكن لم يُقرهم الله عليها، فيتولاهم بالرعاية والتنبيه إلى الاستغفار، كما أنها لم تكن عمداً بل سهواً أو نسياناً، أو خلاف الأولى، أو باجتهاد منهم، فقال عند تفسيره قوله تعالى: ﴿**وَعَصى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوى**﴾(٢)، "يَعْنِي فَعَلَ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلُهُ. وَقِيلَ: أخطأ طريق الحق وَضَلَّ حَيْثُ طَلَبَ الْخُلْدَ بِأَكْلِ مَا نُهِيَ عَنْ أَكْلِه، فَخَابَ ولم ينل مراده. وقال ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: أَيْ فَسَدَ عَلَيْهِ عَيْشُهُ وَصَارَ مِنَ الْعِزِّ إِلَى الذُّلِّ، وَمِنَ الرَّاحَةِ إِلَى التَّعَبِ. قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ عَصَى آدَمُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ آدَمُ عَاصٍ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُقَالُ عَاصٍ لِمَنِ اعْتَادَ فِعْلَ الْمَعْصِيَةِ"(٣)، فالأنبياء قد يقعوا في صغائر الذنوب التي لا تقدح فيهم، ولكن الله عصمهم من الوقوع في الخبائث، والصغائر الخسيسة التي تزري بصاحبها، وتسقط مروءته.

لقد أجمعت الأمة على عصمة الأنبياء من أي شيء يخل بالتبليغ، فلا يجوز عليهم الكتمان أو الكذب، قال ابن تيمية: "الْأَنْبِيَاءُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ- مَعْصُومُونَ فِيمَا يُخْبِرُونَ بِهِ عَنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَفِي تَبْلِيغِ رِسَالَاتِه بِاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ، وَلِهَذَا وَجَبَ الْإِيمَانُ بِكُلِّ مَا أُوتُوهُ"(٤)، وقد وافق الإمام البغوي إجماع الأمة،

---

(١) تفسير البغوي، ج٣، ص٤٦٤.

(٢) سورة طه، من الآية: (١٢١).

(٣) تفسير البغوي، ج٣، ص٢٧٧.

(٤) الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ج٥، ص٢٦٥.

يظهر ذلك عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿**قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ**﴾(١)، "أَيْ: مَا آتِيكُمْ بِهِ فَمِنْ وَحْيِ اللَّهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ فِي الْعَقْلِ مَعَ قِيَامِ الدَّلِيلِ وَالْحُجَجِ الْبَالِغَةِ"(٢)، فالأنبياء معصومون من الكذب في الرسالة والتبليغ، فلا ينسبون شيئًا إلى أنفسهم مما أوحاه الله إليهم، ولا يكتمونه، ولا يحرفونه، فهم يتبعون ما أوحي إليهم، وبذلك يكون الإمام البغوي قد وافق مذهب السلف في مسألة العصمة للأنبياء.

المطلب الثالث
التفاضل بين الأنبياء والملائكة

لقد كثر الاختلاف في هذه المسألة بين العلماء، فأشبعوا فيها القول على ما هو معروف في كتب العقيدة، فذهب الجمهور إلى تفضيل الأنبياء على الملائكة مطلقًا، وأجاز بعضهم أن يكون في المؤمنين مَنْ هو أفضل من الملائكة، واستدلوا بأدلة منها قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ**﴾(٣)، فالله تعالى أمر الملائكة بالسجود لآدم، وهو سجود تكريم وتعظيم لا عبادة، فلو لم يكن آدم أفضل من الملائكة لما أمرهم الله بالسجود له، والمفضول يسجد للفاضل، وقالوا الأنبياء أفضل العالمين، والملائكة من العالمين، قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ**

---

(١) سورة الأنعام، من الآية: (٥٠).

(٢) تفسير البغوي، ج٢، ص١٢٥.

(٣) سورة البقرة، الآية: (٣٤).

إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾[1]، وذكروا أيضاً أن "صالح البشر أفضل من الملائكة؛ لأن الملائكة عبادتهم بريئة عن شوائب ودواعي النفوس والشهوات البشرية، فهي صادرة عن غير معارضة ولا مانع ولا عائق، وهي كالنفس للحى، وأَما عبادات البشر فمع منازعات النفوس، وقمع الشهوات، ومخالفة دواعي الطبع، فكانت أكمل، ولهذا كان أكثر الناس على تفضيلهم على الملائكة لهذا المعنى ولغيره، فمن لم يخلق له تلك الدواعي والشهوات؛ فهو بمنزلة الملائكة، ومن خلقت له وأَعانه الله على دفعها وقهرها وعصيانها كان أَكمل وأفضل"[2]، فمن رُكبت فيه الشهوة الداعية إلى المعاصي فقاومها، فهو أفضل.

وذهب أكثر المعتزلة وغيرهم إلى أن الملائكة أفضل من الأنبياء، واستدلوا بأدلة منها قوله تعالى: **﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾**[3]، أي: لا أدعي منزلة فوق منزلتي، وهذا نص على الأفضلية، إلى غير ذلك من الأدلة المعروفة في علم العقيدة، والتي استدلوا بها على ما ذهبوا إليه.

والإمام البغوي وافق السلف فيما ذهبوا إليه من تفضيل الأنبياء على الملائكة، واستدل بقوله تعالى: **﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾**[4]، فقال: "وَذَلِكَ أَنَّ

---

(١) سورة آل عمران، الآية: (٣٣).

(٢) طريق الهجرتين، ابن قيم الجوزية، ص٢٢٧، دار السلفية، مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٤هـ.

(٣) سورة الأنعام، الآية: (٥٠).

(٤) سورة البقرة، الآية: (٣١).

الْمَلَائِكَةَ قَالُوا لَمَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: إِنِّي جاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً لِيَخْلُقْ رَبُّنَا مَا شَاءَ، فَلَنْ يَخْلُقَ خَلْقًا أَكْرَمَ عَلَيْهِ مِنَّا، وَإِنْ كَانَ غيرنا أكرم عليه، فَنَحْنُ أَعْلَمُ مِنْهُ، لِأَنَّا خُلِقْنَا قَبْلَهُ ورَأَيْنَا مَا لَمْ يَرَهُ، فَأَظْهَرَ اللَّهُ تَعَالَى فَضْلَهُ عَلَيْهِمْ بِالْعِلْمِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَإِنْ كَانُوا رُسُلًا كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ"[1]، فقرر ما قرره أهل السنة، وأشار إلى مذهبهم، ثم قال في موضع آخر: "وَالْأَوْلَى أَنْ يُقَالَ: عَوَامُّ الْمُؤْمِنِينَ أَفْضَلُ مِنْ عَوَامِّ الْمَلَائِكَةِ، وَخَوَاصُّ الْمُؤْمِنِينَ أَفْضَلُ مِنْ خَوَاصِّ الْمَلَائِكَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ**﴾[2]، وَرُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: المؤمن أفضل وأكرم عَلَى اللَّهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ عنده"[3]، فاستدل على ما ذهب إليه بالأدلة النقلية.

لم يكتف الإمام البغوي بهذا التقرير، ولكنه ردَّ على ما استدل به المخالفون على مذهبهم، وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿**لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ**﴾[4]، فقال: "وَيَسْتَدِلُّ بِهَذِهِ الْآيَةِ مَنْ يَقُولُ بِتَفْضِيلِ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الْبَشَرِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ارْتَقَى مِنْ عِيسَى إِلَى الْمَلَائِكَةِ وَلَا يُرْتَقَى إِلَّا إِلَى الْأَعْلَى، لَا يُقَالُ: لا يستنكف فلان من كذا وَلَا عَبْدُهُ، إِنَّمَا يُقَالُ: فُلَانٌ لَا يَسْتَنْكِفُ مِنْ هَذَا وَلَا مَوْلَاهُ، وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ رَفْعًا لِمَقَامِهِمْ عَلَى مَقَامِ الْبَشَرِ، بَلْ رَدًّا عَلَى الَّذِينَ يَقُولُونَ الْمَلَائِكَةُ آلِهَةٌ، كَمَا رَدَّ عَلَى النَّصَارَى قَوْلَهُمُ الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ، وَقَالَهُ رَدًّا عَلَى النَّصَارَى بِزَعْمِهِمْ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ بِتَفْضِيلِ

---

(١) تفسير البغوي، ج١، ص١٠٣.

(٢) سورة البينة، الآية: (٧).

(٣) تفسير البغوي، ج٣، ص١٤٥.

(٤) سورة النساء، من الآية: (١٧٢).

الْمَلَائِكَةَ"[1]، فذكر أن الآية ليست لرفع مقام الملائكة على مقام صالحي البشر، ولكن ردًا على من جعل الملائكة آلهة تُعبد من دون الله تعالى، فلا تصح دليلًا على ما ذهبوا إليه، ومن هنا يظهر تقريره لما ذهب إليه أهل السنة من تفضيل الأنبياء وصالحي البشر على الملائكة.

---

(١) تفسير البغوي، ج١، ص٧٢٦.

المبحث الثالث

منهج الإمام البغوي في تقرير المسائل المتعلقة باليوم الآخر

إن الإيمان باليوم الآخر[١]، من القضايا العقدية التي لا يكمل إيمان العبد إلا بها، والقرآن الكريم اعتنى بمشاهد يوم القيامة، وصورها لنا تصويراً دقيقًا رائعًا، كأننا نراها ونشاهدها، فأخبر الله تعالى أنه سيأتي يومٌ لابد وأن ينتهي فيه الوجود، ليأتي يوم آخر للحساب والجزاء، وهذا أمر يجعل الانسان مستقيماً حق الاستقامة، ويدخل في الإيمان باليوم الآخر كل ما يسبقه من علامات، وكل ما يكون بعد الموت كعذاب القبر ونعيمه، وأهوال القيامة، ومن أهم المسائل العقدية المتعلقة باليوم الآخر التي قررها الإمام البغوي ما يلي:

المطلب الأول

نزول عيسى

لقد ذكر القرآن الكريم أن اليهود لم يقتلوا عيسى (عليه السلام)، حتى ولو ادعوا ذلك، وصدقهم النصارى، فسيدنا عيسى لم يُقتل، ولكن ألقى الله تعالى الشبه على غيره، ورفعه هو إلى السماء، قال تعالى: ﴿**وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ**

(١) الإيمان باليوم الآخر: "التصديق بأخبار الله بفناء هذه الحياة الدنيا، وبما يسبقه من أمارات، وما يتم فيها من أهوال واختلاف أحوال، كما هو مقتض كذلك لتصديق الله في إخباره عن الحياة الآخرة، وما فيها من نعيم وعذاب، وما يجري فيها من أمور عظام، كبعث الخلائق، وحشرهم، وحسابهم، ومجازاتهم على أعمالهم الإرادية والاختيارية التي قاموا بها في الحياة الدنيا" (عقيدة المؤمن)، أبو بكر الجزائري، صـ١٩١.

اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِيناً* بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيماً﴾(١)، ثم أشار إلى أن عيسى سينزل في آخر الزمان، وأن نزوله سيكون علامة على قرب وقوع الساعة، قال تعالى: ﴿**وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً**﴾(٢)، ومن هنا فقد أجمع أهل السنة على نزوله في آخر الزمان، وأن ذلك من علامات الساعة الكبرى، قال السفاريني: "وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَقَدْ أَجْمَعَت الْأُمَّةُ عَلَى نُزُولِه، وَلَمْ يُخَالِفْ فِيهِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الشَّرِيعَة، وَإِنَّمَا أَنْكَرَ ذَلِكَ الْفَلَاسِفَةُ وَالْمَلَاحِدَةُ مِمَّنْ لَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِه، وَقَد انْعَقَدَ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّهُ يَنْزِلُ، وَيَحْكُمُ بِهَذِهِ الشَّرِيعَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ وَلَيْس يَنْزِلُ بِشَرِيعَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ عِنْدَ نُزُولِهِ مِنَ السَّمَاءِ وَإِنْ كَانَت النُّبُوَّةُ قَائِمَةً بِهِ وَهُوَ مُتَّصِفٌ بِهَا"(٣)، وقد تحدث الإمام البغوي عن نزوله أخر زمان، وأن ذلك من علامات الساعة الكبرى كما ذهب الجمهور، فقال عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿**وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ فَلا تَمْتَرُنَّ بِهَا وَاتَّبِعُونِ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ**﴾(٤)، "وَإِنَّهُ، يَعْنِي عِيسَى (عليه السلام)، لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ، يَعْنِي نُزُولَهُ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ يُعْلَمُ بِهِ قُرْبُهَا، وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَقَتَادَةُ: وَإِنَّهُ لَعَلَمٌ لِلسَّاعَةِ، بِفَتْحِ اللَّامِ وَالْعَيْنِ أَيْ أَمَارَةٌ وَعَلَامَةٌ"(٥)، فاستعان بعلوم اللغة أثناء تفسيره، ثم ذكر الأدلة من السنة النبوية على ما ذهب إليه، ومن هذه الأدلة: ما روي عَنْ

---

(١) سورة النساء، الآيتان: (١٥٧، ١٥٨).

(٢) سورة النساء، الآية: (١٥٩).

(٣) لوامع الأنوار البهية، السفاريني، ج٢، ص٩٤، مؤسسة الخافقين، دمشق، الطبعة الثانية١٤٠٢هـ،١٩٨٢م

(٤) سورة الزخرف، الآية: (٦١).

(٥) تفسير البغوي، ج٤، ص١٦٦.

أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ، قال رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيُوشِكُ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَادِلًا، وَإِمَامًا مُقْسِطًا، يَكْسِرُ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلُ الْخِنْزِيرَ، وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ، وَيَفِيضُ الْمَالُ، حَتَّى لَا يَقْبَلَهَا أَحَدٌ»(١)، فاستدل بالقرآن والسنة على نزول عيسى حياً، وأنه علامة لقرب مجيء الساعة، ومن أشراطها الدالة على قربها، ثم أشار إلى الروايات التي تدل على مكان نزوله ووصفه فقال: "ويروى أَنَّهُ يَنْزِلُ عَلَى ثَنِيَّةٍ بِالْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ، وَعَلَيْهِ مُمَصَّرَتَانِ، وَشَعْرُ رَأْسِهِ دَهِينٌ، وَبِيَدِهِ حَرْبَةٌ وَهِيَ الَّتِي يَقْتُلُ بِهَا الدَّجَّالَ، فيأتي بيت المقدس وَالنَّاسُ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ، فَيَتَأَخَّرُ الْإِمَامُ فَيُقَدِّمُهُ عيسى وَيُصَلِّي خَلْفَهُ عَلَى شَرِيعَةِ مُحَمَّدٍ (ﷺ)، ثُمَّ يَقْتُلُ الْخَنَازِيرَ، وَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ وَيُخَرِّبُ الْبِيَعَ وَالْكَنَائِسَ، وَيَقْتُلُ النَّصَارَى إِلَّا مَنْ آمَنَ بِهِ»(٢)، وذكْر الأحاديث التي تبين مكان نزوله عند المنارة البيضاء شرقي دمشق، وذكْر مواصفاته، وأنه يدعو إلى دين الإسلام، ويحكم بالقسط؛ إشارة إلى الاعتراف به خلافاً لمن أنكر نزوله من المعتزلة ومن وافقهم، بحجة ختم النبوة بسيدنا محمد (ﷺ)، "وهذا استدلال فاسد؛ لأنه ليس المراد بنزول عيسى (عليه السلام) أنه ينزل نبياً بشرع ينسخ شرعنا، ولا في هذه الأحاديث ولا في غيرها شيء من هذا، بل صحت هذه الأحاديث وغيرها أنه ينزل حكماً مقسطاً؛ يحكم بشرعنا، ويحيي من أمور شرعنا ما هجره الناس"(٣)، وبيَّن أن أهل الكتاب جميعاً سيؤمنون به، قال تعالى: ﴿**وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ**

(١) رواه أحمد في مسنده، ١٢/١١٠، رقم: ٧٢٦٩، قال الشيخ الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٢) تفسير البغوي، ج٤، ص١٦٦.

(٣) إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة، التويجري، ج٣، ص١٣١، دار الصميعي، السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ.

مَوْتِهِ ويَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً﴾[1]، فلا يبقى أحد من أهل الكتاب إلا آمن به، حتى تكون الملة واحدة، وحتى لا يبقى واحد من أهل الكتاب إلا آمن به، فقال عند تفسير قوله تعالى: **﴿فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقابِ حَتَّى إِذا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِداءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزارَها﴾**[2]، "وَمَعْنَى الْآيَةِ: أَثْخِنُوا الْمُشْرِكِينَ بِالْقَتْلِ وَالْأَسْرِ حَتَّى يَدْخُلَ أَهْلُ الْمِلَلِ كُلِّهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَلَا يَكُونُ بَعْدَهُ جِهَادٌ وَلَا قِتَالٌ، وَذَلِكَ عِنْدَ نُزُولِ عِيسَى ابْنِ مريم (عليه السلام)"[3]، وقال في موضع آخر من تفسيره: "وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِعِيسَى قَبْلَ مَوْتِ عِيسَى (عليه السلام)، وَذَلِكَ عِنْدَ نُزُولِهِ مِنَ السَّمَاءِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، فَلَا يَبْقَى أَحَدٌ إِلَّا آمَنَ بِهِ حَتَّى تَكُونَ الْمِلَّةُ وَاحِدَةً، مِلَّةُ الإسلام"[4]، والإمام البغوي بذلك مؤمن بما جاءت به النصوص الشرعية من نزول عيسى آخر الزمان، وأنه من أشراطها الكبرى، فكان موافقًا لمذهب السلف.

---

(١) سورة النساء، الآية: (١٥٩).

(٢) سورة محمد، من الآية: (٤).

(٣) تفسير البغوي، ج٤، ص٢١٠.

(٤) نفس المرجع السابق، ج١، ص٧١٩.

المطلب الثاني
إيمان النصارى

كان أهل الكتاب (اليهود والنصارى) من المجتمعات الدينية السابقة للإسلام، وكان لديهم كتب الوحي، لكنهم غيروا فيها وبدلوا، وقد أخذوا في القرآن الكريم مساحة مرموقة، للتنبيه والتحذير من الوقوع في مغبة تقليدهم، وعدم اتباع عقائدهم، ويكفي أن الله تعالى أمر المسلمين أن يسألوه كل يوم في صلاتهم أن يهديهم الصراط المستقيم، وأن يجنبهم صراط المغضوب عليهم (اليهود) والضالين (النصارى)، قال تعالى: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ* صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ**﴾[1]، فقد حرَّفوا الكتب، وابتدعوا العقائد الدينية، وبدلوا الدين، وزعموا أنه من عند الله، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية عن النصارى: "دِينُ النَّصَارَى الْبَاطِلِ؛ إِنَّمَا هُوَ دِينٌ مُبْتَدَعٌ، ابْتَدَعُوهُ بَعْدَ الْمَسِيحِ (عليه السلام)، وَغَيَّرُوا بِهِ دِينَ الْمَسِيحِ، فَضَلَّ مِنْهُمْ مَنْ عَدَلَ عَنْ شَرِيعَةِ الْمَسِيحِ إِلَى مَا ابْتَدَعُوهُ، ثُمَّ لَمَّا بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا (صلى الله عليه وسلم) كَفَرُوا بِهِ فَصَارَ كُفْرُهُمْ وَضَلَالُهُمْ مِنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ: تَبْدِيلَ دِينِ الرَّسُولِ الْأَوَّلِ، وَتَكْذِيبَ الرَّسُولِ الثَّانِي"[2]، فلا هم بقوا على دين النبي الذي بُعث فيهم، ولا هم آمنوا بالنبي الذي جاء بعده، ومن هنا فقد أجمع أهل السنة على كفرهم، وأنه من المعلوم من الدين بالضرورة، "فَإِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى كُفَّارٌ كُفْرًا مَعْلُومًا بِالِاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ"[3]، وعلى ذلك، فمن حكم عليهم بالإيمان، واتبع منهج الجهمية والمرجئة

---

(١) سورة الفاتحة، الآيتان: (٦، ٧).

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، ج١، ص١١٠، تحقيق: علي بن حسن، وآخرون، دار العاصمة، السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

(٣) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج٣٥، ص٢٠١.

فقد كذَّب القرآن والسنة، وأنكر إجماع السلف، والإمام البغوي قرَّر أنهم بدلوا وحرفوا، فقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقاً يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾[1]، "إِنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى جَمِيعًا وَذَلِكَ أَنَّهُمْ حَرَّفُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَأَلْحَقُوا بِكِتَابِ اللَّهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ"[2]، فكفروا بربهم، كما أشار إلى أنهم من أبعد الناس عن الهداية، وذلك حينما دُعوا إلى حُكْمِ الْقُرْآنِ فَأَعْرَضُوا عَنْهُ فقال: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الْقُرْآنَ حُكْمًا فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ)، فَحَكَمَ الْقُرْآنُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى: أَنَّهُمْ عَلَى غَيْرِ الْهُدَى، فَأَعْرَضُوا عَنْهُ"[3]، كما أن كفرهم؛ أمر ظاهر دلت عليه النصوص الكثيرة، قال تعالى: ﴿**لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ**﴾[4]، وقال أيضاً: ﴿**لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾[5]، قال الإمام البغوي بعد أن ذكر هاتين الآيتين مُشيراً إلى كفرهم: "لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، يَعْنِي: الْمُرْقُوسِيَّةَ، وَفِيهِ إِضْمَارٌ مَعْنَاهُ: ثَالِثُ ثَلَاثَةِ آلِهَةٍ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: الْإِلَهِيَّةُ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَمَرْيَمَ وَعِيسَى، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ إِلَهٌ فَهُمْ ثَلَاثَةُ آلِهَةٍ"[6]، وأشار إلى كفرهم عند

---

(١) سورة آل عمران، الآية: (٧٨).

(٢) تفسير البغوي، ج١، ص٤٦٢.

(٣) نفس المرجع السابق، ج١، ص٤٢٤.

(٤) سورة المائدة، من الآية: (٧٢).

(٥) سورة المائدة، من الآية: (٧٣).

(٦) تفسير البغوي، ج٢، ص٧١.

تفسيره لآيات كثيرة.

إن وصف النصارى بأنهم أهل كتاب؛ لا ينفي عنهم وصف الكفر، ولا يتعارض مع وصفهم بالشرك، فعقيدتهم قائمة على التثليث، وعلى افتراضهم بأنهم يؤمنون بإله واحد لا شريك له، وأن عيسى عبد الله ورسوله (وهذا بعيد)، فهم لم يؤمنوا بسيدنا محمد نبياً ورسولًا، وللك فهم كافرون، فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ الله (ﷺ) أَنَّهُ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٌّ، وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ»[1]، فلا منافاة بين وصفهم بالشرك وبين كونهم أهل كتاب، وقد بيّن الإمام البغوي ذلك عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾[2]، فقال: "فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ أَطْلَقْتُمُ اسْمَ الشرك على من لم يُنْكِرْ إِلَّا نُبُوَّةَ مُحَمَّدٍ (ﷺ)؟ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ فَارِسٍ: لِأَنَّ مَنْ يَقُولُ الْقُرْآنُ كَلَامُ غَيْرِ اللَّهِ؛ فَقَدْ أَشْرَكَ مَعَ اللَّهِ غَيْرَهُ"[3]، فكفر النصارى؛ لا يعني إنكارهم للألوهية، وليس كفر إلحاد وجحود، ولكنه كفر تحريف وتبديل وتشويه للعقيدة، ولذلك فهم ليسوا بمؤمنين، وقد بيّن الإمام البغوي ذلك عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿**قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ**﴾[4]، فقال: فإن

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كِتَابُ الْإِيمَانَ، بَابُ وُجُوبِ الْإِيمَانِ بِرِسَالَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ (ﷺ) إِلَى جَمِيعِ النَّاسِ،١/ ١٣٤، رقم: (١٥٣).

(٢) سورة البقرة، من الآية: (٢٢١).

(٣) تفسير البغوي، ج١، ص٢٨٤.

(٤) سورة التوبة، الآية: (٢٩).

قيل: أهل الكتاب مؤمنون بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؟ قيل: "لَا يُؤْمِنُونَ كَإِيمَانِ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّهُمْ إِذَا قَالُوا عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَالْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ، لَا يَكُونُ ذَلِكَ إِيمَانًا بِاللَّهِ. وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ، أَيْ: لَا يَدِينُونَ الدِّينَ الْحَقَّ"(١)، فالآية صريحة في عدم اعتبار إيمان النصارى بالله واليوم الآخر إيمانًا صحيحًا، ففيه تحريف وتغيير، ولم يكن كاملًا.

ومن هنا يتبين أن الإمام البغوي قد قرر ما ذكره الله في قرآنه، والنبي (ﷺ) في سنته، وما أجمع عليه أهل السنة والجماعة: من أن اليهود والنصارى كفار، وأن تسميتهم بأهل الكتاب؛ لا تنفي عنهم الوصف بالكفر والشرك، ولكن أعطتهم ميزة على غيرهم من الكفار من جواز النكاح منهم، وأكل ذبائحهم غير المحرمة عندنا، فهم في الأصل أهل كتاب ما زال فيه بعض الحق، وإن كان قد حُرِّف وبُدل.

المطلب الثالث
الجنة والنار

اتفق أهل السنة والجماعة على أن الجنة دار ثواب أعدها الله تعالى للطائعين، وأن النار دار عقاب أعدها الله لمن عصاه من أهل الكفر بعد ما تبين لهم الحق، وأنهما موجودتان الآن، وهما من السمعيات التي يجب الإيمان بهما، يقول ابن أبي العز: "اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مَخْلُوقَتَانِ مَوْجُودَتَانِ الْآنَ، وَلَمْ يَزَلْ عَلَى ذَلِكَ أَهْلُ السُّنَّةِ، حَتَّى نَبَغَتْ نَابِغَةٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْقَدَرِيَّةِ، فَأَنْكَرَتْ ذَلِكَ، وَقَالَتْ: بَلْ يُنْشِئُهُمَا اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ!"(٢)، فالمعتزلة ومن وافقهم ذهبوا إلى

---

(١) تفسير البغوي، ج٢، ص٣٣٥.

(٢) شرح الطحاوية، ابن أبي العز، ص٤٢٠.

إنكار وجود الجنة والنار الآن، وقالوا إنما يُنشئهما الله فيما بعد، فلو كانتا مخلوقتين الآن للحقهما الفناء، ويلزم منه موت كل من فيها، وبذلك خالفوا الجمهور، وقد أشار البغوي إلى مسألة خلق الجنة والنار، وأنهما موجودتان الآن عند تفسيره لبعض الآيات منها قوله تعالى: ﴿**النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ**﴾[١]، فقال: أي "صَبَاحًا وَمَسَاءً، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: أَرْوَاحُ آلِ فِرْعَوْنَ فِي أَجْوَافِ طُيُورٍ سُودٍ يُعْرَضُونَ عَلَى النَّارِ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ تَغْدُو وَتَرُوحُ إِلَى النَّارِ، وَيُقَالُ: يَا آلَ فِرْعَوْنَ هَذِهِ مَنَازِلُكُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ. وَقَالَ قَتَادَةُ وَمُقَاتِلٌ وَالسُّدِّيُّ وَالْكَلْبِيُّ: تُعْرَضُ رُوحُ كُلِّ كَافِرٍ عَلَى النَّارِ بُكْرَةً وَعَشِيًّا مَا دامت الدنيا"[٢]، كما أشار إلى خلق الجنة ووجودها الآن، عند تفسيره قوله الله تعالى حكاية عن امرأة فرعون: ﴿**إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ**﴾[٣]، فقال: "كَشَفَ اللَّهُ لَهَا عَنْ بَيْتِهَا فِي الْجَنَّةِ حَتَّى رَأَتْهُ، وَفِي الْقِصَّةِ أَنَّ فِرْعَوْنَ أَمَرَ بِصَخْرَةٍ عَظِيمَةٍ لِتُلْقَى عَلَيْهَا، فَلَمَّا أَتَوْهَا بِالصَّخْرَةِ قَالَتْ: رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ فَأَبْصَرَتْ بَيْتَهَا فِي الْجَنَّةِ مِنْ دُرَّةٍ بَيْضَاءَ، وَانْتُزِعَ رُوحُهَا فَأُلْقِيَتِ الصَّخْرَةُ عَلَى جَسَدٍ لَا رُوحَ فِيهِ، وَلَمْ تَجِدْ أَلَمًا، وَقَالَ الْحَسَنُ وَابْنُ كَيْسَانَ: رَفَعَ اللَّهُ امْرَأَةَ فِرْعَوْنَ إِلَى الْجَنَّةِ فَهِيَ فِيهَا تَأْكُلُ وَتَشْرَبُ"[٤]، والناظر فيما ذكره البغوي يستنتج موافقته لأهل السنة في القول بوجود الجنة والنار الآن.

قرر الإمام البغوي أن الجنة والنار باقيتان أبداً، وأنهما لا يفنيان، ولا يبيدان،

---

(١) سورة غافر الآية: (٤٦).

(٢) تفسير البغوي، ج٤، ص١١٣.

(٣) سورة التحريم، من الآية: (١١).

(٤) تفسير البغوي، ج٢، ص٣٣٥.

وهو ما عليه إجماع أهل السنة والجماعة، يقول ابن أبي العز: وقَوْلُهُ: "لَا تَفْنيَانِ أَبدًا ولَا تبيدَانِ؛ هذَا قَوْلُ جُمْهُورِ الْأَئِمَّة منَ السَّلَف والْخلَف، وقَالَ ببقَاء الجنة وقال بفناء النَّارِ جماعَةٌ من السَّلَف والْخلَف، وقَالَ بفنَاء الْجنَّة والنَّار الْجهْمُ بنُ صَفْوَانَ إمَامُ الْمُعَطِّلَة، ولَيْس لَهُ سلَفٌ قطُّ، لَا منَ الصَّحَابة ولَا منَ التَّابعينَ لَهُمْ بإحْسَانٍ، ولَا منْ أَئمَّة الْمُسْلِمِينَ، ولَا منْ أَهْل السنَّة. وأَنْكَرَهُ علَيْه عامَّةُ أَهْل السُّنَّة، وكَفَّرُوهُ به"[1]، فقال البغوي عند تفسير قوله تعالى: ﴿**أُكُلُها دائمٌ وَظِلُّها**﴾[2]، "أَيْ: لَا ينْقَطعُ ثَمرُهَا ونَعيمُهَا، وظلُّها، أَيْ: ظلُّهَا ظَليلٌ لَا يزُولُ وهُوَ ردٌّ عَلَى الْجهْمِيَّة حَيْثُ قَالُوا إنَّ نَعيمَ الْجنَّة يَفْنَى"[3]، وقد أكد هذا الخلود في عدة مواضع من تفسيره[4]، وقد أجاب عن الاستثناء الوارد في قوله تعالى: ﴿**النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدينَ فيهَا إلَّا ما شَاءَ اللَّهُ**﴾[5]، فقال: "اخْتلَفُوا في هذَا الاستثْنَاء كمَا اخْتَلَفُوا في قَوْله: ﴿**خالدينَ فيها ما دامت السَّماواتُ والْأَرْضُ إلَّا ما شاءَ ربُّكَ**﴾[6]، قيلَ: أَرادَ إلَّا قدْرَ مُدَّة ما بيْنَ بعْثهمْ إلَى دُخُولهمْ جهَنَّمَ، يعْني: هُمْ خَالدُونَ في النَّار إلَّا هذَا الْمقْدَارَ، وقيلَ: الاستثْنَاءُ يرْجعُ إلَى الْعذَاب، وهُوَ قَوْلُهُ: النَّارُ مَثْواكُمْ، أَيْ: خَالدينَ في النَّار، الاستثْنَاءُ يَرْجعُ إلَى قَوْمٍ سبَقَ فيهمْ علْمُ اللَّه

---

(١) شرح الطحاوية، ابن أبي العز، ص٤٢٤.

(٢) سورة الرعد، من الآية: (٣٥).

(٣) تفسير البغوي، ج٣، ص٢٥.

(٤) من أراد المزيد ينظر إلـــى تفســيره، ج٢، ص٤٦٥، وج٥، ص١١٤، وج٥، ص٢٠١، وغيرها من المواضع.

(٥) سورة الأنعام، من الآية: (١٢٨).

(٦) سورة هود، من الآية: (١٠٧).

أَنَّهُمْ يُسْلِمُونَ فيخرجون من النار، وما بِمَعْنَى (مَنْ) عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ"[1]، وهؤلاء هم عصاة المؤمنين الذين ماتوا على كبيرة من الكبائر ولم يتوبوا منها، فالسلف يرون أن الموحدين العصاة لا يخلدون في النار، ويخرجون منها بعد أن يدخلوا فيها، ويُعذبوا بقدر ذنوبهم، "فَالَّذِي عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ بِإِحْسَانِ وَسَائِر أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ. أَنَّهُ لَا يَخْلُدُ فِي النَّارِ مَنْ مَعَهُ شَيْءٌ مِنْ الْإِيمَانِ؛ بَلْ يَخْرُجُ مِنْهَا مَنْ مَعَهُ مِثْقَالُ حَبَّةٍ أَوْ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إيمَانٍ"[2]، أما الكفار الذين ماتوا على كفرهم؛ فهؤلاء مخلدون في النار أبداً، لا يُقضى عليهم فيموتوا، ولا يُخفف عنهم من عذابها.

وعلى ذلك فعقيدة أهل السنة والجماعة: قائمة على أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن، خلقهما الله تعالى للثواب والعقاب، فالجنة رحمة يرحم بها من يشاء من عباده، والنار عذاب يعذب بها من يشاء من عباده، يُخلد فيها من مات على الكفر دون الموحدين العصاة فيخرجون منها، وأنهما باقيتان لا يفنيان، ولا يفنى ما فيها أبداً، وقد وافقهم الإمام البغوي في ذلك.

---

(١) تفسير البغوي، ج٢، ص١٥٩.

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج١٢، ٤٧٩.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده تعالى على ما منَّ به عليَّ من تيسير لهذا العمل المتواضع، وإني لأرجو أن أكون قد وفقت فيما أردت إظهاره وتجليته خلال هذه الدراسة، وقد تبين لي من خلال المعايشة لها بعض النتائج والتوصيات وهي كالتالي:-

أولا: النتائج

١- الإمام البغوي كان على منهاج السلف حالًا وعقداً، وخلو تفسيره من الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فكانت عقيدته صافية.

٢- كان وسطاً بين المشبهة والمعطلة الذين نفوا عن الله تعالى ما أثبته لنفسه، فأثبت الاستواء على العرش، والرؤية، من غير تشبيه ولا تمثيل، أو تحريف أو تعطيل.

٣- إن الأمور جميعها تجرى بقضاء الله تعالى وقدره، وأنه علِم الأشياء وقدرها في الأزل، وأنها ستقع على وفق ما قدره تعالى، وأن الإيمان بالقدر لا ينفي اختيار الإنسان وكسبه للعمل، ولكن تحت مشيئة الله وقدرته، كما لا يجوز الاحتجاج به للوقوع في الذنب والمعصية.

٤- من المسائل التي خالف فيها الإمام البغوي أهل السنة والجماعة معيار التفرقة بين النبي والرسول، حيث جعل الإلهام أو المنام دليل نبوة النبي.

٥- وافق أهل السنة والجماعة في تفضيل الأنبياء على الملائكة مطلقًا، وقرر عصمة الأنبياء من أي شيء يخل بالتبليغ كالكتمان والكذب في دعوتهم.

٦- الإمام البغوي مؤمن بما جاءت به النصوص الشرعية من علامات الساعة وأشراطها، ومؤمن بنزول سيدنا عيسى (عليه السلام) آخر الزمان، وأنه من

أشراطها الكبرى، فكان موافقًا لمذهب أهل السنة والجماعة.

٧- موافقته لأهل السنة والجماعة في وجود الجنة والنار الآن، وأنهما باقيتان لا يفنيان ولا يبيدان، ولا يفنى ما فيهما أبدًا.

ثانيًا: التوصيات

العمل على الاهتمام بتنقيح التراث الإسلامي عامة، وكتب التفاسير منها خاصة، فهي تحتوي على جانب مهم من جوانب دراسة العقيدة الإسلامية، لاستخراج ما فيها من درر، وبيان ما فيها من مخالفات لآراء أهل السنة والجماعة.

المصادر والمراجع

١- **إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة**، التويجري، دار الصميعي، السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ.

٢- **أصول مسائل العقيدة عند السلف وعند المبتدعة**، سعود بن عبد العزيز الخلف، بدون ناشر، الطبعة: ١٤٢٠هـ.

٣- **الاعتصام، الشاطبي، تحقيق: سليم عيد الهلالي**، دار ابن عفان، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

٤- **العقيدة الطحاوية، الإمام الطحاوي**، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ.

٥- **تفسير البغوي**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٦- **التمهيد**، ابن عبد البر، تحقيق: مصطفى أحمد العلوي, محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

٧- **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، ابن تيمية، تحقيق: علي بن حسن، وآخرون، دار العاصمة، السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

٨- **درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية**، تحقيق: د/ محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، الطبعة: الثانية،١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٩- **ذم التأويل، ابن قدامة المقدسي**، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الدار السلفية، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٠- **سير أعلام النبلاء، الذهبي**، دار الحديث، القاهرة،١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١١- **شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار**، مكتبة وهبة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م. ١٢: شرح السنة، البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٢- **شرح العقيدة السفارينية، ابن عثيمين**، دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

١٣- **شرح العقيدة الطحاوية**، ابن أبي العز، تحقيق: أحمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف، الطبعة: الأولى - ١٤١٨هـ.

١٤- **شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازاني**، دار المعارف النعمانية، باكستان، الطبعة: الأولى،١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٥- **طبقات الشافعية الكبرى**، تاج الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

١٦- **طريق الهجرتين**، ابن قيم الجوزية، دار السلفية، مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٤هـ.

١٧- **عقيدة المؤمن أبو بكر الجزائري**، دار الكتب المصرية، ط١، ٢٠٠٧م.

١٨- **لباب التأويل في معاني التنزيل**، الخازن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

١٩- **لوامع الأنوار البهية**، السفاريني، مؤسسة الخافقين، دمشق، الطبعة الثانية:١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٢٠- **مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة**، د/ ناصر عبد الكريم العقل، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٢١- **مجموع الفتاوى**، ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد قاسم، مجمع

الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٢٢- **مدارج السالكين،** ابن قيم الجوزية، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة،١٤١٦ هـ، ١٩٩٦م.
٢٣- **مسند الإمام أحمد،** تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.
٢٤- **معارج القبول،** حافظ بن أحمد الحكمي، تحقيق : عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة: الأولى ، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
٢٥- **النبوات،** ابن تيمية، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
٢٦- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،** ابن خلكان البرمكي تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٠٠م.

فهرس الموضوعات



